UN LIBRARY
OCT 3 - 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL
A/34/23(Part IV) *
31 August 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت **

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(يتناول أعمالها خلال عام ١٩٧٩)

المقرر: السيد لطف الله حيدر (الجمهورية العربية السورية)

الفصل السادس

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ ـ ١١	٣
باء ـ قرار اللجنة الخاصة	١٢	٤

(يتبع)

* تتضمن هذه الوثيقة الفصل السادس من تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة. وسوف يصدر الفصل الاستهلالي العام تحت الرمز A/34/23 . وسوف تصدر الفصول الأخرى من التقرير تحت الرمز ذاته أو في صورة اضافات للوثيقة A/34/23 . أما التقرير الكامل فسيصدر فيما بعد ضمن: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) .

** A/34/150 .

المحتويات (تابع)

المرفقـــات

المرفق الاول — رود يسيا الجنوبية

المرفق الثاني — ناميبيا

المرفق الثالث — بليز ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٥٠ الى ١١٥٤ المعقودة في الفترة من ٢ الى ٨ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

٢ - ولدى النظر في هذا البند ، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة الفقرة ١٠ من القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ التي طلبت الى الدول الاستعمارية "أن تقوم فورا ودون قيد أو شرط بسحب قواعدها ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " .

٣ - وكان امام اللجنة الخاصة ، لدى نظرها في هذا البند ، ورقات عمل أعدتها الامانة العامة تتضمن معلومات عن الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، وناميبيا ، وبليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (انظر المرفقات من الاول الى الثالث لهذا الفصل) .

٤ - وجرت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلستين ١١٥٠ و ١١٥١ المعقودتين في ٢ و ٣ آب/اغسطس . واشتركت في المناقشة الدول الاعضاء التالية : اثيوبيا وايران في الجلسة ١١٥٠ (A/AC.109/PV.1150) ؛ والهند والصين وكوبا وبلغاريا واستراليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ١١٥١ (A/AC.109/PV.1151) .

٥ - وفي الجلسة ١١٥٢ المعقودة في ٦ آب/اغسطس ، وجه الرئيس الانتباه الى مشروع توافق في الآراء بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1333) ، أعد على اساس ما اجرى من مشاورات .

٦ - وفي الجلسة ١١٥٣ المعقودة في ٧ آب/اغسطس ، قدم ممثل اثيوبيا تعديلات على مشروع توافق الآراء تقضي بما يلي :

(أ) في الفقرة ٢ ، يستعاض عن عبارة "في عدد من الحالات" بعبارة "في معظم الحالات" ؛

(ب) في الفقرة ٥ ، تحذف عبارة "التي تستهدف حرمان" ويستعاض عنها بعبارة "التي تحرم" ؛

٧ - وعقب تبادل للآراء اشترك فيه ممثلو اثيوبيا واستراليا وايران (A/AC.109/PV.1153) ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1153) قررت اللجنة ، في الجلسة ذاتها ، انشاء فريق عامل

غير رسمي مفتوح العضوية ، يتألف من اثيوبيا واستراليا وايران وساحل العاج ، ويرأسه المقـــرر ، بغية التوصل الى نص متفق عليه لمشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1333) .

٨ - وفي الجلسة ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/اغسطس ، أعلم المقرر اللجنة الخاصة أن الفريـق العامل غير الرسمي يحتاج الى اجراء مزيد من المشاورات (A/AC.109/PV.1154) . وبناء على اقتراح ممثل استراليا ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1154) قررت اللجنة تعليق الجلسة .

٩ - وعند استئناف الجلسة ، أبلغ المقرر اللجنة الخاصة أن الفريق قد اتفق على اجراء التنقيحات التالية على مشروع توافق الآراء :

(أ) في الفقرة ٢ ، يستعاض عن عبارة "في عدد من الحالات" بعبارة "في عدد كبـير من الحالات" ؛

(ب) في الفقرة ٥ ، تحذف عبارة "التي تستهدف حرمان" ويستعاض عنها بعبـــارة "التي تحرم" .

١٠ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع توافق الآراء A/AC.109/L.1333 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٩ اعلاه) . وادلى ممثلا استراليا والسويد ببيانين (A/AC.109/PV.1154) .

١١ - وفي ١٠ آب/اغسطس ، احيلت نسخ من توافق الآراء (A/AC.109/584) الى جميع الدول .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٢ - يرد فيما يلي نص توافق الآراء (A/AC.109/584) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة فـــي جلستها ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/اغسطس ، والذى ترد الاشارة اليه في الفقرة ١٠ اعلاه :

١ - ان اللجنة الخاصة ، وقد درست البند المعنون "الانشطة والترتيبات العسكريـة التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، واذ تشير الى مقررها المؤرخ فـي ٢٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ بشأن هذا البند (١) ، تعرب عن استيائها لعدم اتخـــاذ الدول الاستعمارية المعنية أى خطوات لتنفيذ الطلب الذى وجهته الجمعية العامة اليهـا عدة مرات ، كانت آخرها في الفقرة ١٠ من القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، وهو "ان تقوم فورا ودون قيد أو شرط بسحب قواعدها ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة" ، وكذلـــك فـــي

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـــم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، الفقرة ١٠ .

الفقرة ٣ (٥) من القرار ٢٦٢١ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، الذى يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان .

٢ — وان اللجنة الخاصة ، اذ تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعوب في جميع الاقاليم المستعمرة والاقاليم التابعة في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن الانشطة والترتيبات العسكرية المتخذة في الاقاليم المعنية تشكل في عدد كبير من الحالات عقبة كأداء في سبيل التنفيذ التام والعاجل للاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم .

٣ — وتسود في الجنوب الافريقي حالة بالغة الخطورة بسبب المحاولات والمناورات المستمرة التي يقوم بها نظاما الأقلية العنصرية في بريتوريا وسالزبورى من أجل ادامة احتلالهما غير الشرعي لزمبابوى وناميبيا ومن أجل فرض نظامي حكم عميلين على شعبي هذين الاقليمين . وفي زمبابوى ، لجأ نظام الاقلية غير الشرعي الى تدابير يائسة بغية قمع الامالي المشروعة للشعب وللحفاظ على سيطرته على الاقليم عن طريق القوة . وقد قام نظام الحكم غير الشرعي ، في حربه المتصاعدة ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني اللذين يكافحان في سبيل الحرية والاستقلال ، بارتكاب أعمال عدوان مسلح متكررة ضد دول أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق المجاورة . كما قام نظام حكم سالزبورى ، من أجل تقوية جهازه العسكرى بكل الوسائل المتاحة ، بتجنيد المرتزقة من بلدان غربية معينة للخدمة في الوحدات المقاتلة وللعمل كتقنيين .

٤ — وفي ناميبيا ، واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع نطاق شبكة قواعدها العسكرية واضطلعت بعملية تعزيز ضخمة لقواتها العسكرية في الاقليم بغية ادامة احتلالها غير الشرعي ومنع ناميبيا من نيل الاستقلال الحقيقي . وفي هذا الصدد ، تدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في تزويد هذه الحكومة بالاسلحة والمعدات العسكرية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات المستخدمة في المجال النووى والتي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية .

٥ — وان اللجنة الخاصة تدين جميع الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المستعمرة التي تحرم الشعوب المعنية من حقها في تقرير المصير والاستقلال . وهي تدين بوجه خاص قيام النظام العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ونظام الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة في محاولاتهما لقمع كفاح الشعبين المقهورين في هذين الاقليمين في سبيل الحرية ، كما تدين تعاون جنوب افريقيا العسكرى والسياسي مع النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وكذلك تعزيز الوجود العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا كوسيلة لدعم احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم .

٦ - وعليه ، فان اللجنة الخاصة تطالب بالوقف الفورى لحروب القمع التي تشنها النظم الاستعمارية والعنصرية ضد شعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وضد حركات تحريرها الوطني ، وكذلك بازالة جميع القواعد العسكرية في تلك الاقاليم بصفة عاجلة . وان اللجنة الخاصة ، اذ تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل حريتها واستقلالها ، فانها تناشد جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعوب المستعمرة المقهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطني .

٧ - وان اللجنة الخاصة تدين استمرار أى تعاون ودعم عسكريين تقدمهما الدول الغربية ودول أخرى الى نظم الاقلية الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي ، وتدعو الدول كافة الى وقف مثل ذلك التعاون وذلك الدعم بجميع صوره ما ، ولا سيما بيع الاسلحة وغيرها من المعدات الى النظم الاستعمارية ، مما يزيد من قدرتها على شن حروب القمع والعدوان الاستعماريين ضد الدول الافريقية المجاورة . كما تطلب اللجنة ، بوجه خاص ، من جميع الحكومات ان تتقيد بشدة باحكام قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ الذى قرر فيه المجلس ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فرض جزاءات معينة ضد جنوب افريقيا .

٨ - وان اللجنة الخاصة تدين استمرار قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بتجنيد مرتزقة أجانب في الحرب التي يشنها ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني وفي اعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وتطالب مرة اخرى جميع الدول المعنية باتخاذ تدابير فعالة لمنع قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي بتجنيد مواطنيها كمرتزقة لديه .

٩ - وان اللجنة الخاصة تدين ايضا استمرار التعاون النووى من جانب بعض الدول الغربية ودول اخرى مع جنوب افريقيا . وتطلب الى جميع الدول المعنية ان تنهي كل تعاون من هذا القبيل وان تقوم ، على الاخص ، بوقف تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا والمواد النووية ، وما يتصل بها من تدريب ، وهي امور تزيد من قدرتها النووية . واللجنة الخاصة تضع نصب عينيها بوجه خاص في هذا الشأن القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة عشرة المنعقدة في مونروفيا في الفترة من ١٧ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

١٠ - وان اللجنة الخاصة تشير الى قرار الجمعية العامة دإ - ٩/٢ المؤرخ في ٣ ايار/ مايو ١٩٧٨ الذى " ترجو فيه مجلس الامن ان يتخذ خطوات مناسبة وفعالة وعاجلة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على الاسلحة النووية أو استحداثها ومن تفجير الاجهزة النووية ولضمان ازالة منشآت التجارب النووية في صحراء كلهارى ، وكلها امور تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين " .

١١ - وان اللجنة الخاصة تأسف لقيام الدول الاستعمارية وحلفائها بانشاء قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت والمحافظة عليها في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها ، مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

١٢ - وان اللجنة الخاصة تكرر كذلك ادانتها لجميع الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تضر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ولا سيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتطلب اللجنة مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لمثل هذه الانشطة وازالة هذه القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع .

١٣ - وان اللجنة الخاصة تعرب عن استيائها ، بصورة خاصة ، لاستمرار الاستيلاء على الاراضي في الاقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية . وبرغم الادعاء بأن توفير الخدمات لمثل هذه المنشآت يتيح فرصا للعمالة ، فان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لهذا الغرض يؤدى الى تحويل موارد يمكن ان تكون اكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للاقاليم المعنية ، وهو بذلك يتعارض مع مصالح سكانها .

١٤ - وان اللجنة الخاصة ترجو من الامين العام ان يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأى العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

المرفق الأول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ — ٢
١ — الجهود الرامية الى ادامة المسكريين وزيادتهم	٣ — ١٦
٢ — الحصول على المعدات المسكرية وتنظيم الجيش والسلاح الجوى	١٧ — ٢٢
٣ — العمليات	٢٣ — ٣٤
٤ — النفقات المسكرية	٣٥ — ٣٦

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1314 .

مقدمـــة

١ - غدا اقليم روديسيا الجنوبية شيئا فشيئا ، في كفاحه في سبيل تحقيق حكم الاغلبيـة ونيـل الاستقلال ، مسرحا لحرب تتزايد ضراوة تتصارع فيها قوات المقاومة الوطنية ضد قوات نظام الحكم غير الشرعي . وقد لجأ نظام الحكم غير الشرعي ، في مواجهة هذا التطور ، الى اتخاذ تدابير قاسيـة لقمع التطلعات المشروعة للشعب ولاطالة امد سيطرة البيض على الاقليم متحديا بذلك المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

٢ - وتستعرض هذه الورقة التدابير التي اتخذها نظام الحكم غير الشرعي في الأشهر الأخـيرة للاحتفاظ بسيطرته على الاقليم بالوسائل العسكرية . وهي تركز ، بصفة خاصة ، على الجهود التـي يبذلها نظام الحكم لادامة العسكريين وزيادتهم وللحصول على المعدات العسكرية . كما تعـالج الورقة تنظيم الجيش والسلاح الجوى وبعض العمليات العسكرية والانفاق العسكرى الذى تقتضيه هذه الجهود المختلفة .

١ - الجهود الرامية الى ادامة العسكريين وزيادتهم

ألف - التجنيد في الاقليم

٣ - ان المواطنين البيض والآسيويين والملونين في روديسيا الجنوبية (أ) ، كما ورد سابقا (ب) ، مطالبون بأداء ١٨ شهرا من الخدمة الوطنية . كما انهم مطالبون بعد ذلك بالانضمام الى احدى الكتائب الثماني في جيش الاقليم حيث يخضعون ، بصفتهم اعضاء في ذلك الجيش ، لاستدعائهم للخدمة لمدة تصل الى اربعة اشهر كل سنة في فترات متصلة مدتها ٣٠ او ٦٥ يوما . اما بالنسبة لأولئك الذيـن تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٣٨ سنة ولم يسبق ان تلقوا تدريبا عسكريا فانهم يتلقون عادة تدريبا اساسيا مدته ٨٤ يوما للجيش الاقليمي أو ٦٥ يوما للشرطـة الاحتياطية او لوزارة الداخلية ، وتقوم الأخيرة بواجبات الشرطة في المناطق الريفية . كما انهم يخضعون بعد ذلك للاستدعاء للخدمة .

(أ) ان الاشارة في هذه الورقة الى التشريعات ، والى اقسام من الهيكل الحكومـي ، والى ألقاب مختلف اعضاء نظام حكم الاقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، واستخدام مصطلحات مثل "الجمهورية و "الدستور" ، الخ ، على اساس التصنيفات القائمة في روديسيا الجنوبية لا يعني بأى حال من الأحوال اعتراف الأمم المتحدة بالوضع الراهن .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق الأول ، الفقرات ٣ الى ٦ .

٤ - والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٨ و ٦٠ سنة مطالبون بقضاء ثلاثة اسابيع من التدريب الاساسي ، قبل الانضمام الى الشرطة الاحتياطية للخدمة لمدة تصل الى ٧٠ يوما في السنة في فترات تتراوح بين اسبوعين و ٤ اسابيع . اما اولئك الذين تتراوح اعمارهم بين ٥٠ و ٦٠ سنة فيعينون في فوج الدفاع الروديسي او في الاحتياط الخاص ويقومون بواجبات الشرطة . ويقوم فوج الدفاع الروديسي ، ويعرف ايضا باسم قوة الحرس ، بحماية المنشآت مثل المطارات ومستودعات النفط والمراكز الاستراتيجية الأخرى التي يقع اغلبها في المناطق الحضرية .

٥ - وكما يظهر من الجدول ١ ادناه ، فقد ارتفع عدد العسكريين وشبه العسكريين الموجودين تحت تصرف نظام الحكم غير الشرعي من ٧٠٠ ٥٧ عام ١٩٧٣ الى ٨٠٠ ٧٣ في عام ١٩٧٨ . كما انشئت بالاضافة الى ذلك ، وحدتان جديدتان : قوة الحرس (المشار اليها اعلاه) والقوات المساعدة . والقوات المساعدة هي الجيشان الخاصان للاسقف ابيل موزوريوا ، رئيس المجلس الوطني الافريقي المتحد (والذى اصبح نتيجة للانتخابات الأخيرة اول رئيس وزارة اسود لزمبابوى روديسيا) . وللأب نداباينجي سيتولي ، رئيس الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (زانو (سيتولي)) الموجود داخل البلاد (انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٨٩ الى ٩٨ (A/34/23/Add.1)) .

٦ - ويعمل هذان الجيشان الخاصان بصفتين اثنتين : أولا بصفة قوات شبه عسكرية تدعم القوات المسلحة لنظام الحكم غير الشرعي في حربه ضد قوات الجبهة الوطنية ، وثانيا بصفة قوتين مستقلتين تخدم كل منهما مصالح رئيسها . ويقدر انه يوجد لدى كل من الأسقف موزوريوا والاب سيتولي ٢٠٠٠ رجل تحت السلاح (يضطلع نظام الحكم غير الشرعي بتزويدهم بالمعدات) دربوا في الاقليم وفي افريقيا الجنوبية وفي بعض الدول الافريقية وغير الافريقية .

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : العسكريون وشبه العسكريين

	١٩٧٣	١٩٧٨	
الجيش النظامي	٣٥٠٠	٩٥٠٠	(أ)
القوة الاقليمية	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	(ب)
السلاح الجوى	١٢٠٠	١٣٠٠	

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

	١٩٧٣	١٩٧٨
القوات شبه العسكرية :		
قوة الشرطة العامة	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
الشرطة الاحتياطية	٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
قوة الحرس	-	١ ٠٠٠
القوات المساعدة	-	٤ ٠٠٠ (ج)
المجموع	٥٧ ٧٠٠	٧٣ ٨٠٠

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية (نيويورك ، شركة كوبلي آند اسوشيتس ، شركة ساهمة ، ١٩٧٨) ، التوازن العسكري ١٩٧٣ - ١٩٧٤ (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) ؛ والمرجع نفسه ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

(أ) منهم ٣ ٢٥٠ من المجندين الزاميا ويشكل الافارقة حوالي ثلثي الجيش النظامي .

(ب) عدد الأشخاص المستدعين للخدمة في وقت واحد .

(ج) يتراوح عدد افراد القوات المساعدة ، وفقا للتقارير الصحفية بين ٤ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ شخص .

٧ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، وبعد ان كاد نظام الحكم غير الشرعي ان يستنفد القوى البشرية المتوفرة للخدمة العسكرية بين البيض والآسيويين والملونين مع استمرار مواجهته لحرب مخاورين (حرب عصابات) متزايدة الاتساع ، بدأ في التجنيد الالزامي للافارقة الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة ممن انتهوا من التعليم الثانوي . ويرى نظام الحكم غير الشرعي ، بعد الاقامة المزعومة لحكم الاغلبية بموجب دستوره الجديد (أنظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٣٥ الى ٣٩ و ٥٦ الى ٨٠ A/34/23/Add.1) انه يتعين الآن ايضا ان يخضع الافارقة للتجنيد الالزامي ، بعد ان كانوا يجندون سابقا على اساس تطوعي . وفي كانون الثاني /يناير استدعي ١ ٥٠٠ افريقي لتقديم انفسهم في ثكنة لويلين لاداء الخدمة الوطنية ، ولم يحضر منهم الا ٣٠٠ شخص فقط .

٨ - وتفيد التقارير ان الكثيرين من الشبان الافارقة يغادرون البلاد تفاديا للتجنيد الالزامي . ويبدو ان الذين يبقون ويرفضون الانضمام للجيش يفصلون من وظائفهم . وفي ١٩ كانون الثاني /يناير

١٩٧٩ اجريت اول محاكمة لافريقي لرفضه تأدية الخدمة الوطنية . ووفقا لما ذكره المدعي العام فانه قد ارسلت في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ مذكرة استدعاء بالبريد المسجل الى السيد لينفنغستون وازفاريمهاكا ، استلمها في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر . وقد طلب منه في المذكرة الحضور الى ثكنة لويليين في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ لاداء المرحلة الاولى من التدريب العسكري . واقتيد السيد وازفاريمهاكا الى المحكمة لعدم حضوره . ويقال انه ابلغ المحكمة بأنه لا يرى مبررا لتقديم نفسه لتأدية الخدمة في مثل هذه الظروف . وقرر القاضي انه لابد ، بموجب القانون ، من ضمان خضوع المتهم وأمثاله لتأدية الخدمة الوطنية . وحكم على المتهم بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ستة أشهر ولكنه امر بوقف تنفيذ الحكم ، شريطة ان يقدم المتهم نفسه للخدمة الوطنية قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

٩ - وقد اخضع الاطباء الافارقة حتى قبل التجنيد الالزامي العام للشبان الافارقة للتجنيد الالزامي للخدمة في المؤسسات العسكرية . وعلى الرغم من وجود بعض المقاومة فقد نجح نظام الحكم غير الشرعي في اجبار بعض الاطباء على الخدمة .

باء - المكافآت المالية للخدمة العسكرية

١٠ - كما ذكر سابقا (ج) ، عمد نظام الحكم غير الشرعي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ الى تقديم حوافز مالية لتشجيع الشبان المجندين الزاميا والمكلفين بمهام قتالية تعبوية على تمديد مدة خدمتهم الى ما بعد المدة التي يتطلبها القانون . على ان نظام الحكم غير الشرعي ، مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، كان يواجه مشكلتين : (أ) هجرة البيض المتزايدة من الاقليم والتي زادت في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٨ على ٢ في المائة من السكان البيض البالغ عددهم ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة ، (ب) وتردد الموظفين المدنيين والعسكريين البيض المتزايد في الاستمرار في خدمة ما يعتبرونه حكومة افريقية بعد نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

١١ - وهكذا اعلن نظام الحكم غير الشرعي ، في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، عن خطة لتقديم مكافآت مالية للعسكريين البيض والموظفين المدنيين الآخرين الذين سيبقون في الاقليم بعد نيسان/ابريل ١٩٧٩ . وصرح الفريق جون هيكمان ، قائد الجيش ، ان العسكريين الذين يوافقون على تمديد عقودهم حتى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠ سيتلقون فورا منحة تصل الى ٨٢٢٫٥ من الدولارات الروديسية (د) اما اولئك الذين يؤثرون ، بعد ذلك ، مغادرة الاقليم بعد ٣٠ نيسان/ابريل

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الأول ، الفقرة ٥ .

(د) الدولار الروديسي يعادل ١٫٤٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

١٩٨٠ ، فستزداد المدفوعات التي تقدم لهم كمعاشات تقاعدية زيادة كبيرة ، بل انها ستتضاعف في بعض الحالات . وستودع هذه المدفوعات في مصرف خارج الاقليم دون اخضاعها للضريبة . واما اولئك الذين يقررون البقاء في الاقليم بعد ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠ فسيتلقون مكافآت أكبر تتوقف على مدة بقائهم بعد ذلك التاريخ . وروى ان الفريق نفسه قال " اريد ان اشترى سنة واحدة ، وبعد ذلك لعلي اشترى سنة ثانية " .

جيم - تجنيد المرتزقة

١٢ - واصل نظام الحكم غير الشرعي ، كما ورد سابقا (هـ) ، تجنيد المرتزقة البيض في قواته المسلحة ، كما انه قد انشأ شبكة في اوروبا تعنى بتجنيد المرتزقة الذين خدموا سابقا في زائير عندما كانت تعرف باسم الكونغو .

١٣ - وتفيد التقارير مؤخرا ان عدد القوات المرتزقة البيض في الاقليم قد ارتفع في نهاية عام ١٩٧٨ من "١٠٠٠ شخص منذ عامين الى ما قد يصل الى ٥٠٠٠ شخص" . وكما افادت التقارير من قبل ، فانه يقال ان المرتزقة يأتون من بلدان غربية مختلفة على الرغم من القوانين الوطنية التي تجعل من خدمة المرتزقة في روديسيا الجنوبية امرا غير شرعي .

١٤ - وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، رجا وزراء خارجية المكتب من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة للقيام فورا بمنع وادانة تجنيد المرتزقة الاجانب وتدريبهم ونقلهم وتمويلهم لصالح نظام الحكم غير الشرعي او من قبله ، والاصرار على سحبهم الفوري من الاقليم (و)

١٥ - وفي الاجتماع المذكور ، رجت الجبهة الوطنية من المشتركين ، حظر تجنيد المرتزقة لروديسيا الجنوبية . كما طلبت الى جميع الدول اتخاذ التدابير التشريعية أو التنفيذية او كليهما لتحريم تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات ومرورهم داخل الولاية الاقليمية لكل منها ، وكذلك تحريم القيام بمثل هذه الاعمال على رعاياها اذا ما ارتكبوها اثناء وجودهم خارج بلدانهم .

١٦ - وتفيد التقارير ان الجبهة الوطنية قد اوردت استراليا والمانيا (جمهورية - اتحادية) والبرتغال وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية ، ضمن جملة دول ، يجب ان تحظر مثل هذا التجنيد للمرتزقة وان تتخذ التدابير لتحريمه .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الاول ، الفقرات ٩ الى ١٢ .

(و) A/34/126/S/13185 ، وللاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13185 .

٢ - الحصول على المعدات العسكرية وتنظيم الجيش والسلاح الجوى

ألف - الجيش

١٧ - تفيد التقارير أنه يوجد لدى نظام الحكم غير الشرعي ثلاثة مصادر للمعدات العسكرية . فقد أنشأ نظاما للانتاج الدفاعي يمكنه من صنع بعض معداته وخاصة العربات المدرعة وغيرها من مركبات دعم المشاة ؛ وقام بصناعة بعض بنادقه (الروزى روغون والمسدس الدى . بي النصف الآلي) ؛ كما تمكن من الحصول على أسلحة وطائرات من الخارج . والى جانب ذلك فقد استولى على بعض الاسلحة من المغاورين (ز) .

١٨ - وتفيد التقارير ان الجيش قد أصبح لديه في عام ١٩٧٨ معدات أكثر وأفضل مما كان لديه في عام ١٩٧٣ (انظر الجدول ٢ أدناه) . واستطاع النظام غير الشرعي بتحسين ترسانة أسلحته وبتكثيف التجنيد العسكرى الالزامي ان يزيد كتائب مشاته من كتيبتين عام ١٩٧٣ الى ست كتائب في عام ١٩٧٨ كما زاد قواته الجوية الخاصة من سربين عام ١٩٧٣ الى أربعة أسراب في عام ١٩٧٨ (أنظر الجدول ٣ أدناه) .

باء - السلاح الجوى

١٩ - تظهر المقارنة بين عدد طائرات السلاح الجوى في عام ١٩٧٣ وعددها في عام ١٩٧٨ مدى نجاح نظام الحكم غير الشرعي في جهوده للحصول على طائرات جديدة (أنظر الجدول ٤ أدناه) . وتبين التقارير ان نظام الحكم غير الشرعي قد حصل في الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٨ على ٧ طائرات اضافية من طراز فامباير اف . بي ٩ ، و ١١ طائرة من طراز فامباير تي - ٥٥ ، و ٥ طائرات من طراز ايه - ال - ٦٠ ، و ٦ طائرات من طراز سي ٤٧ ، و ٦ طائرات من طراز ايلندر ، و ٥٨ طائرة من طراز الويت ٣/٢ ، و ١١ طائرة من طراز بيل - ٢٠٥ ، و ٢٠ طائرة من طراز سيسنا اف . تي - ٣٣٧ بي . وبهذا يكون نظام الحكم غير الشرعي قد حصل خلال مدة خمس سنوات وعلى الرغم من الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد الاقليم ، على مايزيد عن ١٠٠ طائرة .

٢٠ - وتفيد التقارير ان جنوب افريقيا قد ساعدت نظام الحكم غير الشرعي على الحصول على بعض هذه الطائرات . ويقال ان عددا مجهولا من الطائرات الهليكوبتر من طراز بيوما وآلويت ٣ قد نقل الى نظام الحكم غير الشرعي وكذلك طائرات من طراز أطلس/ماتشي ام بي ٣٢٦ امبالا المستخدمة في مكافحة التمردات . وقد ذكر أيضا أن محاولة للحصول على ٢٠ طائرة تدريب من طراز سي تي /٤ من صنع نيوزيلندا قد باءت بالفشل على ما يبدو عندما شكت الحكومة النيوزيلندية بأن هذه الطائرات ستحول الى روديسيا الجنوبية (ح) .

(ز) دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، المرجع المذكور سابقا .

(ح) المرجع نفسه .

٢١ - وترابط هذه الطائرات في مختلف أنحاء الاقليم . ويستطيع السلاح الجوى من الوضع الذى يتخذه في قواعده الجوية العسكرية الرئيسية في ، وكرينبورن ، ونيوساروم ، وثورنهيل ، واومتالي وغيرها من القواعد الجوية المنتشرة في الاقليم أن يوجه ضرباته الى أى جزء من البلاد وكذلك الى البلدان المجاورة .

٢٢ - وأعرب وزراء خارجية مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود في كانون الثاني /يناير - شباط/فبراير ١٩٧٩ في مابوتو (أنظر الفقرة ٤ أعلاه) عن رأى مفاده أن المساعدة العسكرية والتكنولوجية التي " تقدمها الامبريالية لنظم الحكم العنصرية ونظم حكم الاقلية " (و) في الجنوب الافريقي هي احد العوامل التي تمكن أنظمة الحكم من الاستمرار في سياساتها العنصرية والاستعمارية في سياسة الفصل العنصرى ، وان اعمالها العدوانية هي انتهاكات صارخة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وأشار المكتب الى أن " حكومات الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل تضطلع بمسؤولية خاصة وجسيمة في هذا الشأن" .

٣ - العمليات

٢٣ - أجبر النجاح المستمر للجبهة الوطنية في حرب المفاوير التي تخوضها والتي امتدت الآن الى مختلف جوانب الاقليم ، نظام الحكم غير الشرعي على فرض قانون الاحكام العرفية في القسم الاعظم من الاقليم (أنظر أدناه) كما فرض منع التجول طوال الليل والنهار والذى يعرف باسم " منع التجول الدائم " في بعض المناطق في المراكز الحضرية . كما كثف نظام الحكم غير الشرعي هجماته على الدول المجاورة ووسع نطاقها .

الجدول ٢

روديسيا الجنوبية : معدات الجيش

١٩٧٣	١٩٧٨
٢٠ عربة استكشاف من نوع فيريت	٢٠ عربة استكشاف من نوع فيريت
مدافع قذافة (هاوتسر) عيار ٢٥ ليبرة	حاملات جنود مدرعة : يو . آر-٤١٦
مدافع قذافة (هاوتسر) محملة عيار ١٠٥مم طراز ٥٦	مدافع قذافة (هاوتسر) عيار ١٠٥ مم لقنابل عيار ٢٥ ليبرة
دبابات خفيفة	مدافع مضادة للطائرات :زى.بي .يو-٤ / ٢٠مم

الجدول ٢ (تابع)

١٩٧٣	١٩٧٨
حاملات جنود مدرعة	مدافع آر . ال . سي : ١٠٥ مم
عربات مدرعة	بنادق روزى روغون
	مسدس ال . دى . بي النصف الآلي
	دبابات خفيفة (هيبو ، وهيبينا ، وليبرد)
	حاملات جنود مدرعة
	٦٠ عربة مدرعة من طراز ايه . ام . ال ـ ٩٠ ايلاند
	اسلحة صغيرة عيار ٧ر٦٢ مم
	بنادق مكسيم الآلية طراز شوورلوز
	مدافع رشاشة ثقيلة طراز دى . اس . اتش كيه
	مدافع رشاشة طراز مادسن
	صواريخ تايفركات سام

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، المذكور سابقا ؛ التوازن العسكرى ، ١٩٧٣ـ ١٩٧٤ والمرجع نفسه ، ١٩٧٨ـ١٩٧٩

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : تشكيل القوى البشرية في الجيش النظامي

الوحدة	العدد	التكوين
	١٩٧٣	
كتيبتا مشاة	٢	كتيبة مشاة أوروبية واحدة وكتيبة افريقية واحدة وهي حملة البنادق الروديسيون الافريقيون ، وضباطها من البيض .
سربا القوات الجوية الخاصة	٢	أوربيان
سرية مدفعية	١	أوروبية
سرية هندسية	١	أوروبية
	١٩٧٨ (أ)	
فوج العربات المدرعة	١	أبيض
كتائب المشاة	٦	١ بيضاء و ٥ أفريقية مع ضباط من البيض
أسراب للقوات الجوية الخاصة	٤	بيضاء
الكشافة السيلويون (selous) (وحدة قوات خاصة)	١	افريقية من ضباط من البيض .
الكشافة الرماديون (وحدة محمولة)	١	افريقية مع ضباط من البيض .
فوج المدفعية	١	أبيض
سرايا الهندسة	٦	بيضاء
سرايا الاشارة	٧	افريقية وبيضاء
الكتائب الاقليمية	٨	بيضاء

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، المرجع المذكور سابقا ، التوازن العسكرى ، ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، والمرجع نفسه ، ١٩٧٨—١٩٧٩ .

(يتبع)

(تابع حواشي الجدول رقم ٣)

(أ) كان جميع البيض في روديسيا الجنوبية يسمون من قبل بالاوربيين . وفي عام ١٩٧٨ قرر نظام الحكم غير الشرعي أن الاوربيين هم أيضا افريقيون بيض وبدأ بعدها باستخدام اصطلاح "أبيض".

(ب) على الرغم من أن الكتائب الاقليمية تستخدم لتأدية واجبات الجيش النظامي ، فانها لاتشكل جزءا أساسيا من الجيش النظامي .

الجدول ٤

روديسيا الجنوبية : وحدات وطائرات السلاح الجوى ، عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨

الوحدة	١٩٧٣ نوع الطائرات	١٩٧٣ عدد الطائرات	١٩٧٨ نوع الطائرات	١٩٧٨ عدد الطائرات
سرب الهجوم الأرضي	هنترزاف . جي . ايه ٩	١٢	هنترزاف . جي . ايه ٩	١٠
	فامبايراف . بي ٩	١١	فامبايراف . بي ٦	١٨
سرب القاذفات الخفيفة	كانبيرا بي ٢	١٠	كانبيرا بي ٢	٥
			كانبيرا تي ٤	٢
سرب الاستطلاع	بروفوست تي — ٥٢	١٢	بروفوست تي — ٥٢	٨
			فامبايرتي — ٥٥	١١
سرب مكافحة التمردات والاستطلاع			آل — ٦٠ سي ٤	١٢
			سيسنا	١٨
سرب التدريب المسلح	آل — ٦٠ اف	٧		
	كانبيرا تي ٤	٣		
سرب النقل	سي ٤٧	٤	سي ٤٧	١٠
	بيتش ٤٤ بارون	١	بيتش ٥٥ بارون	١
			آيلندر	٦
سرب طائرات الهليوكوبتر	آلويت ٣	٨	آلويت ٣/٢ (سربان)	٦٦
طائرات لم تنظم بعد في أسراب			بيل ٢٠٥	١١
			سيسنا اف . تي ٣٣٧ بي	٢٠ (أ)

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، المرجع المذكور سابقا ؛ التوازن العسكرى ١٩٧٣-١٩٧٤ ، المرجع نفسه ١٩٧٨-١٩٧٩ .

(أ) لم يؤكد رسميا بعد الحصول على طائرات سيسنا اف . تي ٣٣٧ بي . ويقال ان وزارتي الخارجية والتجارة في الولايات المتحدة تدرسان التقارير القائلة بأن هذه الطائرات ، المصنوعة في فرنسا بموجب ترخيص من الولايات المتحدة ، قد ظهرت في روديسيا الجنوبية .

ألف - قانون الأحكام العرفيـــة

٢٤ - ذكر متحدث باسم قيادة العمليات المشتركة بأن قانون الاحكام العرفية قد فرض للسيطرة على حرب المضاورين ولصيانة "القانون والنظام". وأنيطت مسؤولية ادارته بقائد العمليات المشتركة وهو حاليا الفريق بيتر وولز. وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ورد أن الفريق وولز قد أمر بـــأن تفوض سلطات قانون الاحكام العرفية الا الى اعضاء قوات الأمن بالرتب التالية أو ما يعادلهـــا: قائد سرية، قائد سرب، مدير شرطة، مفوض منطقة. وكان من المعتقد أن من شأن هذا النـوع من لامركزية السلطة أن يعطي قوات الأمن مزيدا من المرونة في عملياتهم ضد المضاورين وضـــد المدنيين الذين يعتبرون من أنصار المضاورين. وبموجب قانون الاحكام العرفية يمكن لقوات الأمـن احتجاز الأفراد "طالما يعتبر ذلك ضروريا"؛ و/أو إتلاف أو اتلاف أية بضائع أو مواش أو مواد غذائيـة يرى انها موجهة للمضاورين أو أنها قد استخدمت لمساعدتهم؛ وتدمير المباني التي يمكن أن تؤوي المضاورين أو التي آوتهم بالفعل؛ واغلاق أية مؤسسات تساعد أو ساعدت المضاورين؛ ومنـــع الاجتماعات والتجمعات؛ واعتقال المخالفيـن.

٢٥ - وقد أنشئت في مختلف أنحاء الاقليم محاكم عرفية خاصة تتألف كل منها من ثلاثة عسكريين، وجميعها بلا استثناء تعقد جلساتها بصورة سرية. ووفقا للمتحدث باسم مقر العمليات المشتركـــة فان القضايا التي تعرض على المحاكم العرفية "تتعلق دائما بمسائل ذات طبيعة أمنية". وعلى ما يقال فان هذه المحاكم تتمتع بسلطات واسعة ويمكنها أن تحكم بالاعدام. ويبدو أن بعض هـــذه الاحكام قد نفذ وينتظر حصول عمليات اعدام أخرى.

٢٦ - وقد ورد أن قوات الأمن، بما تتمتع به من سلطة كبيرة، قد تقوم، هي نفسها، باعمـال ارهابية. وقد اشتكى أعضاء في بعض الاحزاب الافريقية التي تشترك في نظام الحكم غير الشرعـــي من الاعمال الوحشية التي يتعرض لها السكان المدنيون الافريقيون على يد قوات الأمن باسم قانـون الاحكام العرفية. ومثال ذلك أن الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (سيتولي) أفاد في كانـون الثاني/يناير ١٩٧٩ أن الجنود في المناطق الخاضعة لقانون الاحكام العرفية يدمرون البيـــوت وحظائر الحبوب والحيوانات والمحاصيل، وذلك كجزء من "سياسة الأرض المحروقة".

٢٧ - وقد أيدت لجنة العدل والسلم لأساقفة روديسيا الجنوبية الكاثوليكيين، في روديسيا هذه الاتهامات. وتبين تقارير هذه اللجنة أن قوات الامن قد احرقت اكواخ ٧١٨ عائلة في مناطـــق سالزبوري وغويلو وامتالي في الفترة من أيلول/سبتمبر الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨. وأشـارت جمعية الرعاية المسيحية أيضا، وهي منظمة خيرية محلية، الى احراق قوات الامن لعدة اكـــواخ وذكرت انه لم يعط للمدنيين متسع من الوقت حتى لجمع أمتعتهم مسبقا. وتفيد مصادر الكنيســـة ان هذه الحوادث كانت تشكل في بادئ الامر حالات متفرقة وكانت تحدث عادة في اللحظات الـــتي يصل فيها الاحتياج الى ذمته، الا أنه يبدو الان، منذ فرض قانون الاحكام العرفية في أيلـــول/سبتمبر ١٩٧٨، انها قد اصبحت جزءا من "سياسة منهجية جديدة".

باء - حالات منع التجـــوّل

٢٨ - لجأ نظام الحكم غير الشرعي ، حتى قبل فرضه لقانون الاحكام العرفية ، الى استخـدام منع التجول للسيطرة على المدنيين الافريقيين ، وخاصة على حريتهم في التنقل . وقد كان منـــع التجول حتى وقت قريب مقتصرا على المناطق الريفيـة .

٢٩ - ومع اتساع نطاق حرب المقاومين (أنظر الفقرة ٢٣ أعلاه) ، فرض نظام الحكم غير الشرعي منع تجول دائم في مناطق حضرية معينة . وقد فرض هذا النوع من منع التجول مؤخرا في قسم معيّـن من بولاوايو ، وهو القسم الذى توجد فيه مستودعات للنفل وخطوط للسكك الحديدية ومعـــض المجمعات الصناعية . ويقتصر الدخول الى المنطقة على طريقين يمران عبر نقاط تفتيش تابعة للشرطة ، ويجب على كل شخص يدخل المنطقة أن يحمل شهادة تسجيل (ط) ، وشهادة عمل ، ويجـــب أن يمشي في الطرقات الرئيسية ، وعليه ألّا يحاول الفرار اذا أوقفته قوات الأمن .

٣٠ - وفي حالات فرض منع التجول الدائم ، يعلم نظام الحكم غير الشرعي السكان بذلك عـــن طريق توزيع نشرات باللغتين الانكليزية والافريقية مع خرائط للمنطقة الخاضعة لمنع التجول . علـــى أن قراءة الخرائط تسبب مشاكل خطيرة للسكان السود ، لا للأميين منهم فحسب ، وهم يمثلون نسبـة كبيرة ، وانما ايضا لبعض المتعلمين . ويزداد تعقيد الحالة نتيجة لخوف السكان من قوات الأمـــن نظرا للوحشية التي اشتهروا بها . ونتيجة لكل ذلك فقد كان الناس يدخلون في مناطق منع التجول الدائم عن طريق الخطأ كما كانوا دائما ، عندما توقفهم قوات الأمن ، يحاولون الهرب وعندهـــا كانت قوات الأمن تطلق عليهم الرصاص . والواقع ، كما تفيد تقارير كثيرة ، انه حتى أولئك الذيـــن كانوا ، على ما يقال ، يتعاونون مع قوات الامن في المناطق الحضرية كانوا يتعرضون لاطلاق الرصاص عليهم بعد انصرافهم .

جيم - العدوان على الدول المجاورة

٣١ - واصلت القوات المسلحة التابعة لنظام الحكم غير الشرعي ارتكاب الاعمال العدوانيـــة ضد بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق . وقد قامت مؤخرا بتكثيف هذه الاعمال ضد الدول الثلاث كما وسّعت نطاقها الان لتشمل أنغولا . ففي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ قصفت طائرات نظام الحكم غير الشرعـي مخيم لاجئين زمبابويين في بوما بمقاطعة موكسيكو في أنغولا ، وقتلت اكثر من ١٦٠ شخصا وجرحـت ٥٣٠ شخصا آخرين . وقد كان بعض الضحايا من الانغوليين .

٣٢ - ويهدف نظام الحكم غير الشرعي الى أمرين : تدمير قوات المقاومين الزمبابويين واضعـاف قوة الدول الافريقية المجاورة لثنيها عن دعم الجبهة الوطنية . ففي ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ ، مثلا ، قصفت طائرات نظام الحكم غير الشرعي تشوكوى وهو مركز زراعي في وادى ليمبوبو بموزامبيق ، وقـــد كانت حكومة موزامبيق ، كما تفيد التقارير ، تعتزم تحويله الى منطقة انتاج حبوب تكفي البلد كلـه .

(ط) يطلب من كل ذكر افريقي فوق سن الـ ١٦ أن يحمل هذه الشهادة في جميـــع الأوقات .

٣٣ — وعلى الرغم من المذكور اعلاه فان الدول الافريقية التي كانت ضحية تلك الاعمال العدوانية قد صرحت بأن هذه "الهجمات الغادرة" لن تؤدي الا الى تشديد عزمها على دعم شعب زمبابوي .

٣٤ — وقد أدان مجلس الأمن في الامم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة الافريقية هذه الاعمال العدوانية ضد الدول الافريقية . وفي القرار ٤٤٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ أدان المجلس بقوة الغزوات المسلحة التي يرتكبها نظام الحكم غير الشرعي ضد أنغولا وزامبيا وموزامبيق . وأشاد المجلس بهذه الدول لدعمها لشعب زمبابوي ورجا من جميع الدول أن تقدم فورا مساعدة مادية كبيرة لتمكين حكومات دول خط المواجهة من تعزيز دفاعاتها .

٤ — النفقات العسكرية

٣٥ — ازدادت النفقات العسكرية في روديسيا الجنوبية باطراد منذ عام ١٩٦٤ . وترد في الجدول ٥ أدناه الاعتمادات المخصصة للخدمات العسكرية الى غاية عام ١٩٧٧/١٩٧٨ . وطبقا لما ورد في "التوازن العسكري ١٩٧٨ — ١٩٧٩" فقد أقر البرلمان في تموز/يوليه ١٩٧٨ ميزانية للدفاع تبلغ ١٤٩ مليون دولار روديسي وميزانية للشرطة تبلغ ٦٠ مليون دولار روديسي للسنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩ . على ان تقارير اخرى تشير الى ان البرلمان قد وافق على مبلغ آخر قدره ٢٨ مليون دولار روديسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ومبلغ اضافي قدره ٩ر٣٦ من ملايين الدولارات الروديسية في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، لميزانية الدفاع لسنة ١٩٧٨/١٩٧٩ . وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ كان مجموع الاعتمادات المخصصة للقوات المسلحة وقوات الشرطة هو ٣٦ر٢٤٦ من ملايين الدولارات الروديسية ، اي بزيادة قدرها ٤٦ مليون دولار روديسي تقريبا على ميزانية ١٩٧٧/١٩٧٨ . ويقدر ان نظام الحكم غير الشرعي ينفق حاليا ما يزيد عن ٦٥٠٠٠٠ جنيه استرليني يوميا على عملياته العسكرية .

٣٦ — ويتوقع نظام الحكم غير الشرعي أن يجمع ٢٩ مليون دولار روديسي للدفاع عن طريق ضريبة اقتراض قدرها ٥ر١٢ في المائة تفرض على دافعي الضرائب . ويعتقد ان المقرضين الاجنبيين ، الاول ١٥٠ مليون جنيه استرليني والثاني ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، اللذين حصل عليهما النظام غير الشرعي سيستخدمان لدعم جهوده الحربية (انظر ايضا الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ١٥١ (A/34/23/Add.1) .

الجدول ٥

روديسيا الجنوبية : الاعتمادات السنوية للقوات المسلحة والشرطة ،

١٩٦٤ - ١٩٧٨

(بآلاف الدولارات الروديسية الجنوبية)

السنة	الجيش	السلاح الجوى	الشرطة	المجموع
٦٥/١٩٦٤	٦ ٠٣٨	٥ ٨٣٤	١٠ ٣٤٨	٢٢ ٢٢٠
٦٦/١٩٦٥	٦ ٢١٢	٥ ٨١٠	١٠ ٩٠٢	٢٢ ٩٢٤
٦٧/١٩٦٦	٧ ٧٤٢	٥ ٢٢٨	١٢ ٢١٦	٢٥ ١٨٦
٦٨/١٩٦٧	٨ ٥٩٠	٥ ٩٩٤	١٢ ٧٨٨	٢٦ ٩٧٢
٦٩/١٩٦٨	١٥ ٤٠٠ (أ)		١٤ ٠٠٠	٢٩ ٤٠٠
٧٠/١٩٦٩	١٠ ٤٦٠	٦ ٦٢٤	١٥ ٠٥١	٣٢ ١٣٥
٧١/١٩٧٠	١٠ ٨٨٩	٨ ٤٠٣	١٥ ٤٢٥	٣٤ ٧١٧
٧٢/١٩٧١	١٢ ٠٧٠	٧ ٥٠٣	١٦ ٨٨٦	٣٦ ٤٥٩
٧٣/١٩٧٢	١٥ ٣١٦	٩ ٦٨٤	١٧ ٨٥٦	٤٢ ٨٥٦
٧٤/١٩٧٣	٣٠ ٩٤٠ (أ)		٢٢ ٠٣٩	٥٢ ٩٧٩
٧٥/١٩٧٤	٤٦ ١٧٦ (أ)		٣١ ١٩٨	٧٧ ٣٧٤
٧٦/١٩٧٥	٥٧ ٠١٤ (أ)		٣٣ ٣٢٨	٩٠ ٣٤٢
٧٧/١٩٧٦	٨٤ ٤٢٧ (أ)		٤٤ ١١٧	١٢٨ ٥٤٤
٧٨/١٩٧٧	١٤١ ٨٣٧ (أ)		٥٥ ٦٣١	١٩٧ ٤٦٨

المصدر : روديسيا الجنوبية ، بيانات الميزانية التي أدلى بها وزير المالية وتقديرات النفقات (سالزبوري ، المطبعة الحكومية) ، عن الأعوام المذكورة .

(أ) تقديرات اعتمادات الجيش والسلاح الجوى معا .

المرفق الثاني *

ناميبيا

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ — ٣
١ — الاحتلال العسكري لناميبيا	٤ — ١١
٢ — نفقات الدفاع	١٢ — ١٦
٣ — توسيع نطاق القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا	١٧ — ٢٢
٤ — دور الجيوش القبلية	٢٣ — ٢٦
٥ — الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية	٢٧ — ٣١
٦ — تطوير القدرة النووية	٣٢ — ٣٧
٧ — عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وزامبيا	٣٨ — ٤٩

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1318 .

مقدمة

١ - في حين ان جنوب افريقيا كانت من الناحية الظاهرية منهمكة خلال عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩ في بذل جهود لتحقيق تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق التفاوض ، فانها قد واصلت تعزيز احتلالها العسكرى للاقليم . وقاومت جنوب افريقيا ، كما حدث في السنوات الماضية ، بزيادة حجم قواتها العسكرية في ناميبيا مرة اخرى ، وزادت من تصنيعها واستيرادها للاسلحة والاعتدة الحربية ، وتابعت بذل الجهود الرامية الى زيادة قدرتها النووية . وما زالت النفقات الدفاعية اكبر بند منفرد من بنود ميزانية جنوب افريقيا .

٢ - وفي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، قام السيد ثيو - بن غوريراب ، المراقب الدائم عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لدى الامم المتحدة ، باعلام مجلس الأمن أن مواصلة جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وما تمارسه من اعمال اضطهاد وقمع ، واستخدامها ناميبيا لشن اعمال عدوانية متكررة ضد الدول المجاورة ، واستحداثها لاسلحة نووية انما تشكل جميعا تهديدا للسلم والأمن الدوليين بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (أ) . وقال ان منظمة سوابو ترى انه ليس هناك ما يجبر جنوب افريقيا في آخر الامر على التخلي عن سيطرتها على الاقليم الا فرض جزاءات اقتصادية الزامية ضدها ، واقتران ذلك بكفاح مسلح مكثف .

٣ - وفي أيار/مايو ١٩٧٩ ذكر أن سلطات جنوب افريقيا تفرض في الاقليم تدابير أمنية جديدة صارمة كرد فعل لاشتداد الحملة العسكرية التي تشنها منظمة سوابو ، والتي يجرى بصفة تدريجية توسيع نطاقها نحو الجنوب الى منطقة استيطان البيض (انظر الفقرة ٩ أدناه) . وفي ١١ أيار/مايو ، اعلن الحاكم الادارى العام المعين من قبل جنوب افريقيا أن الافارقة المعتقلين بسبب اخلالات مزعومة بقوانين الامن يمكن اعتقالهم في حبس انفرادى لمدة تصل الى ٣٠ يوما ، بدلا من الحد الاقصى السابق وقدره ٩٦ ساعة . وفي اليوم نفسه اعلن ب . و . بوثا ، رئيس وزراء جنوب افريقيا ، انه تجرى زيادة دوريات الشرطة والجيش في المناطق الحضرية وانه ستقام اسيجة امنية حول القرى في منطقة اوفامبولاند ، مما يحولها في الواقع الى "قرى محمية" . وأعلن ايضا انه يجرى منح الشرطة والجيش في ناميبيا سلطات جديدة واسعة النطاق لتفتيش الافارقة ومنازلهم بدون اذن .

١ - الاحتلال العسكرى لناميبيا

٤ - تتألف القوة العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا من كتائب من المشاة والمدرعات والقوات الميكانيكية والمطلات ، وكتائب شرطة مختصة بقمع التمرد ، ووحدات قتالية داعمة . وترابط هذه

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الجلسة ٢٠٩٢ .

القوات في شبكة من القواعد العسكرية الاساسية والثانوية ، يقع اكثر من ٢٠ منها على طول الحدود بين أنغولا وناميبيا . وتفيد التقارير انه توجد في غروتفونتين ، وهي القاعدة العسكرية الشمالية الرئيسية ، اكثر من ١٥ كتيبة ووحدة مؤازرة جوية .

٥ - اما في منطقة الشراطة ، فان القاعدة العسكرية الرئيسية لجنوب افريقيا تقع في روويكوب ، الى الجنوب من خليج والفيس مباشرة . ووفقا لما جاء بالتقارير الصحفية ، فان وجود هذه القاعدة التي يمكن استخدامها في شن هجمات ضد ناميبيا مستقلة في المستقبل ، هو احد الاسباب الرئيسية لتصميم جنوب افريقيا على الاحتفاظ بسيطرتها على خليج والفيس . وتفيد التقارير ان روويكوب بها مطار يستقبل الطائرات التي تطير على ارتفاع منخفض ، ومدرج طويل يخدم طائرات جنوب افريقيا التي تقوم بعمليات الاستطلاع الساحلي ، كما انه يستخدم كقاعدة لقاذفات القنابل المقاتلة والطائرات الاعتراضية . وتوجد بهذه القاعدة ايضا محطة لتقوية الارسال تشكل جزءا من شبكة للاتصالات البعيدة المدى تنقل من شمال ناميبيا الى جنوب افريقيا ما يسمى بالمعلومات المتعلقة بمكافحة التمرد .

٦ - ويضم خليج والفيس ايضا وجودا بحريا كبيرا لجنوب افريقيا يستخدم كمحطة تجمع امامية للوحدات البحرية الموزعة على طول ساحل ناميبيا . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، اعلن السلاح البحري في جنوب افريقيا عن خطط لاجراء توسيع كبير لمرافقه في خليج والفيس ونبّه الى انه سيجري الدفاع عن الميناء بجسارة .

٧ - وقد قامت جنوب افريقيا ، بصفة منتظمة ، بتعزيز وجودها العسكري في ناميبيا من حيث الرجال والعتاد من اجل ضمان استمرار سيطرتها على الاقليم . وقد تحدث السيد سام نوجوما ، رئيس منظمة سوابو ، امام مجلس الامن في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، فوجه اتهاما مفاده انه توجد في الاقليم قوات لجنوب افريقيا تبلغ نحو ٦٠٠٠٠ فرد وكان اكبر عدد لهذه القوات يقدر فيما مضى بنحو ٣٠٠٠٠ فرد (ب). وقبيل قيام جنوب افريقيا باجراء انتخابات داخلية تحديا لقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، ذكرت مقالة نشرت في صحيفة " واشنطن بوست " (واشنطون ، دي . سي .) في عددها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ان جنوب افريقيا قد بدأت عملية تعزيز كبيرة لقواتها ، تتضمن اضافة وحدتين جديدتين كل منهما في حجم الفوج ، في اوفامبولاند . ووفقا لما جاء بالمقالة ، فانه يبدو أن عملية التعزيز تهدف الى دعم جنوب افريقيا سياسيا وعسكريا في اوفامبولاند قبل الانتخابات . وقد ظلت اوفامبولاند دائما في العادة تؤيد منظمة سوابو بقوة . ونقلت المقالة ايضا عن المصادر الدبلوماسية قولها ان من المحتمل ان يكون المقصود من تعزيز الوجود العسكري لجنوب افريقيا هو تقوية الانطباع بأن جنوب افريقيا ، هي وتحالف تورنهال الديمقراطي (ج) ، سيواصلان السيطرة على الاقليم في المستقبل .

(ب) المرجع نفسه .

(ج) ان استخدام المصطلحات الرسمية الخاصة بجنوب افريقيا لا ينطوي بحال من الاحوال على اعتراف الامم المتحدة بالوضع الراهن .

٨- وخلال الانتخابات التي جرت في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ولم تشترك فيها منظمة سوابو ، وصفت التقارير الصحفية قوات جنوب افريقيا بأنها في حالة تأهب تام تتضمن مرور الجنود في دوريات على النقاط الرئيسية في ويندهوك ، ووجود قوات مسلحة قوامها ١٨٠٠٠ شخص ، وعدد من طائرات الميراج التابعة لجنوب افريقيا ، في وضع استعداد . وقد فاز تحالف تورنهال الديمقراطي بالانتخابات بفارق كبير ، اذ يقال انه حصل على ٨٢ في المائة من الأصوات المدلى بها ، وذلك ، الى حد بعيد ، بسبب ذلك الوجود العسكري وبسبب مقاطعة منظمة سوابو وتحالف تورنهال الديمقراطي للانتخابات .

٩- وفي ايار/مايو ١٩٧٩ ، ذكرت التقارير أن جنوب افريقيا قد حشدت آلافا من أفراد الاحتياط العسكريين لتعزيز وحدات الجيش في شمال ناميبيا كجزء من عملية ضمن عملية من أكبر العمليات التي شنت في الحرب المستمرة منذ ١٣ عاما ضد منظمة سوابو . وقيل ان هذه العملية تهدف الى اتخام الشمال بالقوات في محاولة لتدمير وحدات منظمة سوابو التي توغلت في الأسابيع الماضية " الى مسافة كبيرة فيما وراء الحدود التقليدية " للحرب ، فدخلت منطقة استيطان البيض .

١٠- وقد نقل عن مصادر موثوق بها قولها ان التعبئة قد شملت أكثر من ٨٠٠٠ من أفراد الاحتياط . وذكر المراقبون كذلك ان مئات من الشاحنات وناقلات الجنود والعربات المدرعة قد تحركت نحو الشمال عن طريق ويندهوك في أرتال كثيرا ما يصل طولها الى عدة أميال .

١١- وعلقت صحيفة " الفارديان " (مانشيستر) في عدد ها الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ على عملية التعبئة فذكرت ان استدعاء افراد الاحتياط قد حدث على الرغم من أن عدد الذين جندوا في الخدمة الوطنية في كانون الثاني/يناير قد ارتفع الى ٢٠٠٠٠ شخص بالمقارنة مع ١٣٠٠٠ شخص للفترة نفسها في عام ١٩٧٨ ، مما جعل عملية التجنيد هذه أكبر عملية منذ الحرب العالمية الثانية . ورئي ان هذا الاستدعاء ضروري لأن كثيرا من الافراد الذين جندوا مؤخرا لم يكتمل تدريبهم بعد ، في حين أن كثيرا من الآخرين الموجودين في الخدمة في ناميبيا من قبل يفتقرون الى الدافع والكفاءة . وعلقت المقالة أيضا على التدبير غير العادي المتمثل في وزع قوة عسكرية ضخمة كهذه ضد بضع مئات من قوات منظمة سوابو .

٢ - نفقات الدفاع

١٢- واصلت جنوب افريقيا زيادة انفاقها العسكري من أجل المحافظة على سيطرتها العسكرية على ناميبيا وحماية نظامها القائم على الفصل العنصري . ووفقا " للكتاب الابيض" عن الدفاع ، الذي نشر في آذار/مارس ١٩٧٩ ، فان الاستراتيجية الدفاعية لجنوب افريقيا تتمثل في الاعداد ل " حرب شاملة " . وينبه الكتاب الأبيض الى أن التهديد العسكري الموجه ضد جنوب افريقيا يتصاعد بمعدل مزعج ويكشف عن أن مجلس أمن الدولة التابع لجنوب افريقيا قد أعيد تنظيمه وتوسيع نطاقه ليضع " استراتيجية أمنية وطنية شاملة " للتصدي " للتهديد الشامل " .

١٣- وسيرتفع الانفاق الدفاعي لجنوب افريقيا للفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ الى رقم قياسي قدره بليونا راند (د) ، أى أنه قد تضاعف تقريبا منذ الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ (ه) . وتشتمل اعتمادات الدفاع التي تمثل سدس مجموع ميزانية الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ ، على مبلغ ١ر٣ بليون راند للجيش ، بزيادة قدرها ١٣٠ بليون راند بالمقارنة مع الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ ، ومبلغ ٥ر١٢٧ ملايين راند للسلاح البحرى ، بزيادة قدرها ١٦ مليون راند .

١٤- ويرى المراقبون أن الزيادة في ميزانية السلاح البحرى هي زيادة هامة لأنها تنطوى على انخفاض في تكاليف التشغيل ولكنها تنطوى على زيادة في الانفاق على " الأصول الثابتة " ، التي تفترض أنها تعني السفن الحربية وسفن الدورية ، الخ . وبالرغم من أن فرنسا قد ألغت تسليم طرادين وغواصتين الى جنوب افريقيا ، فان من الواضح أن أثر هذه الخطوة على " التنمية المخطط لها للقوة البحرية " قد وازنته تنمية بناء السفن الحربية وما يتصل بها من صناعات محليا .

١٥- أما اعتمادات الميزانية المخصصة للدفاع الجوى في الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ فتظهر انخفاضا نسبته ١٨ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي ، فأصبحت الاعتمادات ٢ر٧٤ من ملايين الراندات . وينظر المراقبون الى هذا الانخفاض على أنه مؤشر يشير الى أن حظر الأسلحة يؤثر على جنوب افريقيا . ورغم ذلك فانه يجرى وضع خطط لتحديث رادارات الدفاع الجوى الثابتة وتوسيع نطاق شبكة الرادارات المتحركة .

١٦- وتشتمل الاعتمادات المخصصة للجيش والتي تستأثر بالجزء الأكبر من الميزانية على زيادة نسبتها ١٦ في المائة في الأصول الثابتة . وقد أنشئ أيضا لواء مظلات لتزويد الجيش بـ " قوة لرد الفعل السريع " يمكن استدعاؤها ووزعها في غضون مهلة قصيرة لاستخدامها في المعارك التقليدية " وشبه التقليدية " على السواء .

٣ - توسيع نطاق القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا

١٧- زادت جنوب افريقيا ، خلال عام ١٩٧٨ ، من مجموع قواتها التي تمكن تعبئتها بمقدار ٣٩ ٥٠٠ فرد الي ٤٠ ٤٥٠ فرد (أنظر الجدول ١ أدناه) . ومن بين هذا العدد كان هناك ١٦ ٦٠٠ فرد في القوات الدائمة (مثلما كان عليه الوضع في السنة السابقة) ؛ و ٤٨ ٩٠٠ فرد من

(د) يعادل الراند الواحد حوالي ١ر١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

(ه) ستتضمن ميزانية الدفاع مبلغ ١ر٦١ بليون راند سيعتمده البرلمان ؛ وفائضا قدره ١٠٠ مليون راند من الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ ؛ ورصيدا نقديا قدره ١٤٥ مليون راند في حساب الدفاع الخاص ؛ و ١٥٠ مليون راند في صورة ايرادات متوقعة من مبيعات سندات الدفاع ومبيعات سندات الدفاع ذات الجوائز .

رجال الخدمة الوطنية الذين يؤدون خدمة عسكرية الزامية مدتها سنتان (٤٠٠ ٣٨ فرد في عام ١٩٧٧) ؛ و ٥٠٠ ١٧٣ فرد أعضاء في قوة المواطنين البيض (٥٠٠ ١٦٥ فرد في عام ١٩٧٧) ممن أتموا خدمتهم الوطنية ولكن ينبغي عليهم أن يحضروا معسكرات تدريبية سنوية لمدة ثماني سنوات بعد ذلك (انظر الجدول ٢ أدناه) . يضاف الى ذلك انه كان هناك ١١٠ ٠٠٠ شخص من المفاوير شبه العسكريين (٠٠٠ ٩٠ مفوار في عام ١٩٧٧) ٥٥ ٥٠٠ شخص من قوات الشرطة منهم ٣٥ ٥٠٠ شخص من النظاميين و ٢٠ ٠٠٠ شخص من الاحتياطيين .

١٨- وتشير المعلومات المتاحة الى أن نسبة مئوية متزايدة من مجموع القوة العسكرية وشبه العسكرية لجنوب افريقيا هي الآن من غير البيض . ولم تكن لغير البيض أهلية التدريب العسكرى حتى منتصف السبعينات . ويقال ان جنوب افريقيا تشجع الآن ، بنشاط ، الملونين والهنود وكذلك الأفارقة على الالتحاق بالقوات المسلحة والتدرب على الأدوار القتالية وأدوار المساندة من أجل الحفاظ على وجود في ناميبيا يبلغ من الضخامة ما يكفي لقمع تطلعات الشعب المشروعة للاستقلال . وقد قامت حكومة جنوب افريقيا ، على سبيل الاغراء ، بتعديل سياستها القائمة على الفصل العنصرى بحيث يمكن لغير البيض الوصول الى رتب الضباط في وحدات معزولة عن غيرها ويتلقون نفس المرتب الذى يتلقاه نظراؤهم من البيض . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أصبحت للافارقة للمرة الأولى أهلية الالتحاق بقوات المفاوير والتدرب على الخدمة في وحدات القتال . غير أن القرعة العسكرية لم تمتد بعد الى غير البيض .

١٩- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قال السيد ب . و . بوثا ، الذى كان حينئذ وزير دفاع جنوب افريقيا ، تعليقا منه على سياسة الحكومة فيما يتعلق بغير البيض ، انه سيتم قبول اعداد أكبر من الملونين والآسيويين في قوات الدفاع حالما يتوفر المعلمون والاموال . وذكر أيضا أنه توجد بالفعل وحدة من الملونين تحرس الحدود ، وأن الجنود السود هم تحت السلاح بشكل منتظم .

٢٠- وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ ، اشارت مقالة في صحيفة " الفاينانشيال تايمز " (لندن) ، الى التعزيز العسكرى المتزايد في جنوب افريقيا ، وذكرت أن كثيرا ممن هاجروا الى البلد خلال السنتين الماضيتين وعددهم ٠٠٠ ٤١ مهاجر ، قد غادرو البلد لأنهم لا يريدون أن يتم اشراكهم ، على كره منهم ، في " جهاز الدفاع المتزايد الاتساع " وهو جهاز تابع للحكومة ويتضمن اجتذاب المهاجرين والنساء الى شبكة الدفاع . وعقب صدور نداءات متصلة للمستوطنين الجدد للخدمة في القوات المسلحة ، اقر برلمان جنوب افريقيا قانونا جديدا ينص على ان يتم تلقائيا تجنيس أى اجنبي شاب لم يتقدم للحصول على جنسية جنوب افريقيا في غضون عامين من الوقت الذى يصبح فيه مؤهلا لذلك ، وبذلك يكون ملزما باداء الخدمة العسكرية .

٢١- وذكرت المقالة أيضا أنه يجرى تجنيد النساء بأعداد متزايدة بل انه يتم اشراك تلاميذ المدارس بدرجة متزايدة في الأنشطة شبه العسكرية . وأشارت المقالة ، فيما يتعلق بالاشتراك المتزايد من جانب النساء ، الى أن عدد الملتحقات سنويا بالكلية العسكرية للنساء والذى كان يبلغ ١٥٠ امرأة تقريبا منذ افتتاح الكلية في عام ١٩٧١ ، قد ارتفع الى ٥٠٠ امرأة في عام ١٩٧٧ . وفضلا عن ذلك

الجدول ١

جنوب افريقيا : مجموع القوات التي يمكن تعبئتها ، ١٩٧٨

(بالآلاف)

	الجيش	البحرية	السلاح الجوى	المجموع
ألف ـ قوات الدفاع :				
القوات الدائمة	٧ر٠	١ر٤	٥ر٥	١٦ر٦
أفراد الخدمة الوطنية	٤٣ر٠	١ر٤	٤ر٥	٤٨ر٩
قوات المواطنين	١٣٨ر٠	١٠ر٥	٢٥ر٠	١٧٣ر٥
	١٨٨ر٠	١٦ر٠	٣٥ر٠	٢٣٩ر٠
باء ـ القوات شبه العسكرية :				
المفاوير				١١٠ر٠
قوات شرطة جنوب افريقيا				
النظاميون				٣٥ر٥
افراد الاحتياط				٢٠ر٠
				١٦٥ر٥
المجموع				٤٠٤ر٥

المصدر : "التوازن العسكرى" (سنوات مختلفة) (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) .

الجدول ٢

جنوب افريقيا : أفراد القوات العسكرية

توسيع نطاق قوات الدفاع ، ١٩٧٤ — ١٩٧٨

(بالآلاف)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الجيش (أ)	٣٤ر٥	٣٨ر٠	٣٨ر٠	٤١ر٠	٥٠ر٠
السلاح الجوى (أ)	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٥	١٠ر٠
السلاح البحرى (أ)	٤ر٥	٤ر٠	٥ر٠	٥ر٥	٥ر٥
قوات المواطنين	٧٢ر٠	١٥١ر٤	١٧٣ر٥	١٦٥ر٥	١٧٣ر٥
المجموع	١١٩ر٥	٢٠١ر٩	٢٢٥ر٠	٢٢٠ر٠	٢٣٩ر٠

المصدر : " التوازن العسكرى " (سنوات مختلفة) .

(أ) بما في ذلك المجندون الزاميا .

فانه قد سمح للنساء ، منذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، بالتسجيل في الاكاديمية العسكرية في سالدانها باى ، بالقرب من كيب تاون .

٢٢- وفي عام ١٩٧٨ ، بالاضافة الى توسيع نطاق الاستدعاء الالزامي لتلاميذ المدارس الذين يهجرون الدراسة ، بدأت الحكومة برامج لتدريب الطلاب أثناء العطلات وبدأت في جعل الجماعات المؤلفة من هؤلاء الطلاب تابعة لأفواج دائمة من أفواج قوات المواطنين . وخططت الحكومة أيضا لمضاعفة عدد الطلاب المتدربين في السنة (١٥٠٠٠٠ متدرب في عام ١٩٧٨) .

٤ - دور الجيوش القبلية

٢٣- تجدر الاشارة الى ان جنوب افريقيا قد بدأت في انشاء ما يسمى بالجيوش القبلية في ناميبيا في عام ١٩٧٥ عندما شكلت كتيبتان من الافارقة في أوفامبولاند وكافانغولاند . وقد استنكرت منظمة سوابو هذه الخطوة في الحال على أساس انه يمكن لجنوب افريقيا أن تستخدم هذه الجيوش كأداة لفرض تنفيذ مخططها المتعلق بالاستقلال الصوري .

٢٤- وفي عام ١٩٧٧ شكلت كتيبة ثالثة تضم وحدات منفصلة من الملونين ومن افراد قبائل والباستر ، والناما ، والداماراً ، والهيريرو والتسوانا ؛ واستخدم رجال الادغال للمرة الاولى ككشافين ومرشدين لمساعدة جيش جنوب افريقيا في تعقب مقاتلي منظمة سوابو . وجميع هذه الكتائب الثلاث ، التي تخضع مباشرة للماجور جنرال جاني ج . جلدينهويز ، القائد العام لقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في الاقليم ، تستخدم في القتال ضد منظمة سوابو فيما يدعي بمنطقة العمليات . ووفقا لما ذكرته صحيفة " الفاينانشيال تايمز " في عددها الصادر في ٥ تموز/يولية ١٩٧٨ ، فان ١٥ الى ٢٠ في المائة من القوات المرابطة في منطقة العمليات هي من غير البيض وأنه تجرى حملة رئيسية للتجنيد فيما بين غير البيض .

٢٥- وأنشأت جنوب افريقيا بعد ذلك في عام ١٩٧٨ وحدة كابريفية وأعلنت عن خطط لانشاء كتيبة مظلات افريقية مع البدء في ذلك في عام ١٩٧٩ . وعينت جنوب افريقيا أيضا أول ضابط ناميبي في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا برتبة نقيب في قوات المساندة .

٢٦- وقرر الماجور جنرال جيلدينهويز في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، في حركة من الواضح أن القصد منها هو تشجيع تجنيد الافارقة ، أن جميع الجنود الذين يخدمون بصفة دائمة في ناميبيا والذين لديهم مؤهلات متساوية ويشغلون رتبا متماثلة سيتلقون مرتبات متساوية ، بصرف النظر عن لونهم .

٥ - الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية

٢٧- زادت جنوب افريقيا من قوتها العسكرية خلال العقد الماضي بالحصول على الاسلحة والاعتدة

الحربية التي تزودها بها بلدان أخرى ، وبزيادة اكتفائها الذاتي عسكريا . وقد أصبحت جنوب افريقيا ، وفقا لما ذكرته بعض المصادر ، مكتفية ذاتيا من الناحية الفعلية فيما يتعلق بانتاج الطائرات المقاتلة ، ومحركات الطائرات ، والطائرات الهليكوبتر ، والقذائف وسفن القتال الكبيرة ، والدبابات ، والاسلحة الصغيرة والذخائر ، ولم تعد تعتمد على الواردات الا فيما يتعلق بالمعدات التي هي في غاية التطور ، مثل الأجهزة الالكترونية والطرادات أو الغواصات . بيد أن مصادر أخرى تشير الى أن جنوب افريقيا مازالت تستورد ٥٥ في المائة من أسلحتها ، في حين أنه يتم صنع كثير من الانتاج المحلي بتراخيص من الشركات عبر الوطنية .

٢٨- ويرد في الجدول ٣ أدناه بيان بالاسلحة التي ذكرت التقارير أن جنوب افريقيا قد حصلت عليها في عام ١٩٧٧ .

٢٩- ووفقا لما جاء في تقرير بمجلة " افريكا كونفدينشال " (لندن) في عددها الصادر في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، فان جنوب افريقيا تتلقى بصفة منتظمة كميات كبيرة من العتاد الحربي المصمم أو المصنوع في الولايات المتحدة الامريكية . وتشير المقالة الى أنه رغم تأكيد حكومة الولايات المتحدة أنها تمتثل للحظر الالزامي على الأسلحة الذى تفرضه الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا ، فانها تسمح ببيع طائرات مدنية الى جنوب افريقيا وببيع محركات طائرات مصنوعة في الولايات المتحدة لبلدان ثالثة . وعلى هذا النحو يقال ان لجنوب افريقيا الحرية في أن تشترى سنويا من الولايات المتحدة مباشرة حوالي ١٥٠ من طائرات الهليكوبتر والطائرات الخفيفة وفي أن تحصل من بلدان أوروبية على طائرات أخرى مزودة بمحركات من تصميم الولايات المتحدة .

٣٠- وفي عام ١٩٧٧ ، أذنت الولايات المتحدة ببيع ست طائرات خفيفة من طراز سيسنا الى شركة خاصة في جنوب افريقيا وتعهدت ببيع ٤٤ طائرة اضافية من طراز سيسنا الى جنوب افريقيا خلال عام ١٩٧٨ . ورغم أنه لا يمكن استخدام الطائرة سيسنا كطائرة قتال ، فان التقارير تذكر أنها مفيدة في أنشطة مكافحة التمرد . ذلك أن مقالة نقلتها مجلة " افريكا كونفدينشال " من جريدة " باراتوس " ، وهي جريدة قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، قد امتدحت الطائرات من طراز سيسنا ١٨٥ سكاى واغون Cessna 185 Skywagon " لجعل الحدود (بين أنغولا وناميبيا) والتي يبلغ طولها ١٠٠٠ ميل (١٦٠٩ كيلومترات) تحت رقابة مستمرة " وذكرت أن هذه الطائرة يمكن استخدامها أيضا لتوجيه النيران الأرضية نحو أهداف محددة وللابلاغ عن تحركات العدو على أثر ذلك .

٣١- وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ أصدرت الولايات المتحدة قانونا جديدا يحظر بيع طائرات مدنية الى قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا . بيد أن هذا القانون لم يحظر بيع هذه الطائرات لمشترين غير حكوميين . ثم أعلنت الرابطة العامة لشركات صناعة الطائرات في الولايات المتحدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٨ أنها قد حصلت على موافقة حكومة الولايات المتحدة على بيع ٧٠ الى ٨٠ طائرة خفيفة الى جنوب افريقيا تزيد قيمتها عن ٣٥ر٥ من ملايين الدولارات .

الجدول ٣

سجل تجارة الأسلحة مع جنوب افريقيا ، ١٩٧٧

المورد	العدد	الصنف	الشركة	الوصف	تاريخ الطلب	تاريخ التسليم	العدد المسلم
كندا	٣	CL-215	كندا اير	طائرات نقل برمائية متعددة الاغراض	١٩٧٥	١٩٧٧	٣
فرنسا	٣٦٠	AS-12	ايروسباسيال	قذائف جو ـ سطح	١٩٧٤	١٩٧٦ ١٩٧٧)	١٨٠ ١٨٠
	٣٠	AM-39	ايروسباسيال	قذائف جو ـ سطح	١٩٧٤	ـ	ـ
	١٠٠	ELAND-2	(أ) بانهارد	عربات مدرعة	١٩٧٦	١٩٧٦	١٠٠
	٣٦	MM-38	ايروسباسيال	قذائف بحر ـ بحر	١٩٧٦	ـ	ـ
	٣٢	Mirage-FIA	(أ) أطلس	مقاتلات	١٩٧١	١٩٧٧	ـ
اسرائيل	٢٤	Gabriel-2	شركة صناعات الطائرات الاسرائيلية	قذائف بحر ـ بحر	١٩٧٤	١٩٧٨	ـ
	٦	"Rashef"	آى . اس . آد يارد حيفا	زوارق دورية للهجوم السريع مزودة بالقذائف	١٩٧٤	١٩٧٨	ـ
ايطاليا	١٠٠	Impala MK 2	أطلس	طائرات تدريب لمكافحة التمردات	١٩٧٤	١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧	٤ ٣٠ ٣٠
اسبانيا	٦	-	ساندهوك أوستريا	طرادات	١٩٧٥	ـ	ـ

المصدر : الاسلحة في العالم ونزع السلاح : حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٧٨ ، ستوكهولم (معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام) .

(أ) تنتج في جنوب افريقيا بمقتضى ترخيص .

٦ - تطوير القدرة النووية

٣٢- واصلت جنوب افريقيا ، خلال عام ١٩٧٨ تطوير قدرتها النووية ، بما في ذلك قدرتها على انتاج الأسلحة الذرية . وترد معلومات فيما يتعلق بالقدرة النووية لجنوب افريقيا في تقرير ندوة الأمم المتحدة بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، والتي عقدت في لندن في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ (و) .

٣٣- ووفقا لذلك التقرير ، فان الخبراء المشتركين في الندوة كانوا متفقين بصفة عامة على أنه يمكن لجنوب افريقيا أن تنتج سلاحا نوويا مطورا بدرجة معقولة اما من البلوتونيوم أو من اليورانيوم المزود بنسبة عالية من النظائر المنشطرة والمتراكم في المصنع النموذجي لاثراء اليورانيوم والذى يعمل منذ عام ١٩٧٥ . كذلك فان الخبراء متفقون على أن من المحتمل أن يكون لدى جنوب افريقيا أجهزة نووية قليلة يمكنها أن تختبرها ، رغم أنه ليس من الضرورى على وجه التدقيق تفجير أية أجهزة تجارب وذلك نتيجة للأساليب الحديثة المتعلقة بالمحاكاة . ويمكن بسهولة ايصال هذه الأجهزة بأى نوع من عدة طائرات موجودة في السلاح الجوى لجنوب افريقيا .

٣٤- واتفقت الندوة أيضا على أن جنوب افريقيا لم تكن لتستطيع أبدا أن تصل الى قدرتها النووية الحالية لولا المساعدة النووية الضخمة والشاملة التي تلقتها من الدول الغربية الرئيسية . وفضلا عن ذلك ، فانه رغم أن تلك الدول تدعي أن علاقاتها النووية مع جنوب افريقيا قاصرة على ما يسمى بالمجالات السلمية ، فان الندوة قد خلصت الى أنه من المستحيل عمليا وضع حد فاصل واضح بين التكنولوجيا النووية المستخدمة في أغراض سلمية ، والتكنولوجيا النووية المستخدمة في أغراض القدرة العسكرية . ونتيجة لذلك ، أكد عدة مشتركين في الندوة على أن حكومات البلدان التي تقدم المساعدة الى جنوب افريقيا في الميدان النووى - جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك اسرائيل وبلجيكا وسويسرا واليابان ، تتحمل مسؤولية مباشرة عن زيادة حدة التهديد الموجه للسلم . وهذا التهديد موجه أولا الى شعب جنوب افريقيا ، وموجه ثانيا الى شعوب دول خط المواجهة ، وكذلك لجميع الدول الافريقية التي تساند الكفاح من أجل التحرير . ولهذا التهديد أيضا أبعاد عالمية .

٣٥- وأشارت الندوة الى اعتماد البلدان الغربية على جنوب افريقيا كمصدر رئيسي لليورانيوم ، مما أدى الى دمج جنوب افريقيا في البرامج الطويلة الأجل للدول النووية ومما من شأنه أن يمنح ذلك البلد وضعا تساوميا مهيمنا متى أصبحت قدرته على اثراء اليورانيوم متطورة تماما . وعلى ذلك فقد رأى عدة مشتركين أنه لا بد من وقف جميع واردات اليورانيوم من جنوب افريقيا وحرمان جنوب افريقيا من جميع التكنولوجيات المتصلة باثراء اليورانيوم .

٣٦- وفيما يتعلق بمنجم اليورانيوم في روسينغ بناميبيا (أنظر الفصل الخامس من هذا التقرير ، المرفق الثاني ، الفقرات ٤٢ الى ٥١) (A/34/23(PartIII)) ، ذكر أحد المشتركين أن هذا هو أوضح الأمثلة على التعاون البريطاني المباشر مع جنوب افريقيا وأنه قد مكن جنوب افريقيا من استحداث عمليات تتسم بقدر أكبر من التطور والتقدم التقني لاستخراج خام منخفض الرتبة .

(و) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير واذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13157 .

٣٧- وأوصت الندوة في تقريرها ، في جملة أمور ، بوجوب وقف ما يستورده المجتمع الدولي من اليورانيوم المستخرج في جنوب افريقيا أو ناميبيا وبوجوب وضع المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا (ز) موضع التنفيذ الكامل .

٧ - عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وزامبيا

٣٨- ارتكبت جنوب افريقيا خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، مزيدا من الاعمال العدوانية ضد أنغولا وزامبيا متعللة بأنهما تؤويان قوات منظمة سوابو .

٣٩- وفي آب/اغسطس ١٩٧٨ ، قامت طائرات جنوب افريقيا ، عقب هجوم شنته منظمة سوابو على قاعدة عسكرية تابعة لجنوب افريقيا في كاتيما موليلو في منطقة كابريفي الشرقية ، بقصف مدينة سيشيكي في زامبيا . ووفقا لما ذكره وزير خارجية زامبيا ، فان قوات جنوب افريقيا قد عبرت الحدود الى زامبيا في ١٢ ناقلة جنود ، ودمرت خطا للكهرباء ومبان مدرسية ومباني المطار . وقد أسفرت هذه العملية ، التي استمرت من ٢٢ الى ٢٤ آب/اغسطس ، عن وفاة ١٢ من مواطني زامبيا المدنيين ، واصابة ستة آخرين بجروح خطيرة ووقوع أضرار كبيرة بالممتلكات . ووصفت زامبيا هذا الهجوم ، في بيان لها ، بأنه هجوم متعمد ولم يحدث نتيجة استفزاز ويهدف الى احباط الجهود الرامية الى بلوغ تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق التفاوض .

٤٠- أما جنوب افريقيا ، التي ادعت أن الهجوم كان " عملية تطهير " ، فقد زعمت أولا أن قوات زامبيا قد قصفت كاتيما موليلو . بيد أن السيد ب . ج . فورستر ، الذي كان رئيس وزراء جنوب افريقيا حينئذ ، قال في وقت لاحق ان هناك " مؤشرات توحي بأنه قد يكون من المحتمل ألا تكون حكومة زامبيا غالعة في الأمر " . ومع ذلك فقد ادعى السيد فورستر ، وهو يشير الى الاتهامات القائلة بأن جنوب افريقيا قد هاجمت أهدافا مدنية في زامبيا ، ان " قدرا من المسؤولية يقع أيضا على عاتق تلك البلدان التي تجعل اقليمها متاحا لمنظمة سوابو للقيام بعملياتها " .

٤١- وفي ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ، شنت جنوب افريقيا سلسلة من الهجمات ضد زامبيا وأنغولا على السواء . وقد تزامنت هذه الهجمات مع رفض جنوب افريقيا للأحكام الرئيسية التي تضمنها تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (ح) (أنظر أيضا الفصل الرابع من هذا التقرير، المرفق ، الفقرات ٨٨ الى ٩٥

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . وقد صدر المرسوم في صيغته النهائية في جريدة ناميبيا Namibia Gazette ، رقم ١ .

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير واذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13120 .

(A/34/23/Add.2) . وقد رفضت جنوب افريقيا ، بصفة خاصة ، اقتراح الأمين العام بقصر تمركز قوات منظمة سوابو في ناميبيا خلال فترة وقف اطلاق النار على قاعدتين داخل الاقليم .

٤٢- وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ اجتمع مجلس الأمن استجابة لشكوى من أنغولا ، للنظر في مسألة عدوان جنوب افريقيا على ذلك البلد (ط) .

٤٣- وقال ممثل أنغولا ، لدى عرضه تفاصيل عدوان جنوب افريقيا ، ان جنوب افريقيا قد قصفت مناطق ميلونغا ، وكوانهاما ، وكاتينغ وأن انتهاكات جنوب افريقيا للمجال الجوى الأنغولي قد حدثت في مناطق كاليكي ، ونوليلا ، وتشيتيكيرا ، وكواماتو ، وموندجافالا ، وسانتا كلارا ، وناماكوندى ، ونجيفا ماكوندى ، ووركاداس . وفي بعض الحالات ، تم تنسيق انتهاكات المجال الجوى التي قامت بها الطائرات وطائرات الهليوكوبتر طراز بيوما بالتنسيق مع هجمات أرضية شنتها وحدات المشاة المدرعة التابعة لجنوب افريقيا ؛ وفي نقاط معينة ، تغلغلت جنوب افريقيا في أراضي أنغولا بعمق قدره ١٧ كيلو مترا . وفضلا عن ذلك ، فان جنوب افريقيا قد استخدمت قنابل النابالم في قصفها لمعسكر للاجئين تابع لمنظمة سوابو (ى) .

٤٤- وأشار ممثل أنغولا الى أن القصد من الهجمات كان هو عرقلة جهود الوساطة الدولية المتعلقة بناميبيا وبالجنوب الافريقي ككل . وطالب بفرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لمنع جنوب افريقيا من اقامة نظام عميل في ناميبيا .

٤٥- وفي الجلسة نفسها ، قال ممثل زامبيا ان جنوب افريقيا قد شنت سلسلتين من الغارات ضد بلده (ك) . وخلال احدى هاتين السلسلتين ، قامت الطائرات النفاثة وطائرات الهليوكوبتر التابعة لجنوب افريقيا بقصف القرى ، فقتلت تسعة مدنيين من زامبيا وجرحت ١٤ شخصا آخرين . كذلك فان قوات جنوب افريقيا قد مارست اعمالا ارهابية ضد القرويين الأبرياء وعذبتهم ، وزرعت ألغاما أرضية وأقامت متاريس في الطرق .

٤٦- وادعى ممثل زامبيا أن هذه الأعمال العدوانية المتواصلة تتناقض مع استعداد جنوب افريقيا المزعوم للانسحاب من ناميبيا التي تعتزم جنوب افريقيا مواصلة استخدامها كمنصة للوثوب على أنغولا وزامبيا من أجل زعزعة استقرار الحالة في هذين البلدين . وقال ان زامبيا ترى أن الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض لا يمكن استخدامها بعد كذريعة يتعلل بها أي عدو في مجلس الأمن لعرقلة تطبيق التدابير القهرية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

(ط) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13176 .

(ى) المرجع نفسه ، الجلسة ٢١٣٠ .

(ك) المرجع نفسه .

٤٧- وتحدث السيد ميشاكي مويونغو ، نائب رئيس منظمة سوابو ، أمام مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس (ل) ، فقال ان جنوب افريقيا قد شنت سلسلة هجماتها الأخيرة ضد أنغولا وزامبيا من أجل تخريب جهود المجتمع الدولي للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار التي تفضي الى الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

٤٨- وفي رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (م) ، احتج وزير خارجية جنوب افريقيا على انعقاد مجلس الأمن في نفس اليوم الذى كان من المقرر أن تبدأ فيه محادثات "القرب" (انظر الفصل التاسع من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ٩٧ (A/34/23/Add.2)) ، بهدف واضح هو ادانة جنوب افريقيا . وادعى وزير الخارجية أن الأعمال التي قامت بها قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا موجهة ضد قواعد المخربين وتستهدف حماية السلامة الاقليمية لجنوب غرب افريقيا وسلامة وأمن سكانها . وقال انه ينبغي ادانة أعمال العنف التي ترتكبها منظمة سوابو ، بدلا من ادانة تدابير الحماية التي تقوم بها قوات جنوب افريقيا .

٤٩- وفي الجلسة ٢١٣٩ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ اتخذ مجلس الأمن ، بأغلبية ١٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) القرار ٤٤٧ (١٩٧٩) ، الذى أدان فيه المجلس بشدة نظام جنوب افريقيا العنصرى لما يقوم به من غزوات متعمدة ومتواصلة ومستمرة لأنغولا ، وأدان بدرجة متساوية استخدام جنوب افريقيا لناميبيا كنقطة انطلاق لشن الهجمات . وطالب مجلس الأمن أيضا بأن توقف جنوب افريقيا غزواتها فورا ، وأثنى على أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى لتأييدها الثابت لشعب ناميبيا ، ورجا من الأمين العام أن يقدم اليه تقريرا في موعد غايته ٣٠ نيسان/ابريل عن الاصابات البشرية والأضرار المادية والأضرار الأخرى كيما يمكن للمجلس أن يقرر أكثر الجزاءات فعالية لضمان أن توقف جنوب افريقيا أعمالها العدوانية ضد أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى .

(ل) المرجع نفسه ، الجلسة ٢١٣٢ .

(م) المرجع نفسه ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13180 ، المرفق .

المرفق الثالث *

بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجـــزر فرجن التابعـــة للولايات المتحـدة

المحتويات

	الفقـــــرات
مقدمة	١
١ — لمحة عامة	٢ — ٣
٢ — بليز	٤ — ١١
٣ — برمودا	١٢ — ١٧
٤ — جزر تركس وكايكوس	١٨ — ٢٢
٥ — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٢٣ — ٢٦

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1317 .

مقدمة

١ - تتضمن التقارير السابقة للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفيما يلي معلومات تكميلية .

١ - لمحة عامة

٢ - تقع أكبر المنشآت العسكرية القائمة حاليا في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الموجودة في منطقتي البحر الكاريبي وغرب الاطلسي ، في برمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وتقوم بتشغيل هذه المنشآت بصفة أساسية سلطات الولايات المتحدة الامريكية ، رغم احتفاظ كل من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة كندا بمرفق عسكري في برمودا .

٣ - وذكر وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة ، في بيان ألقاه في البرلمان في شباط/فبراير ١٩٧٨ (ب) حول تقديرات ميزانية الدفاع في المملكة المتحدة لسنة ١٩٧٨ ، ان "سياسة الدفاع في المملكة المتحدة تقوم على اساس حلف شمال الاطلسي" . واضاف قائلا ان : "القوات المسلحة تفي أينما بالتزامات حكومة المملكة المتحدة خارج منظمة حلف شمال الاطلسي ، بما في ذلك ما يتصل منها بأمن الاقاليم التابعة" .

٢ - بليز

٤ - أبلغت اللجنة الرابعة للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بأن المملكة المتحدة قد اضطرت على مضض ، خلال شهر تموز/يوليه من ذلك العام ، الى تعزيز القوات البريطانية المسلحة المرابطة في بليز من أجل الوفاء بالتزاماتها بكفالة الأمن في الاقليم ، وقد اتخذ هذا الاجراء تلبية لطلب من حكومة الاقليم (ج) .

(أ) للاطلاع على احدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث .

(ب) بيان بشأن تقديرات ميزانية الدفاع ، ١٩٧٨ ، Cmnd 7099 (لندن ، المطبعة الحكومية ، شباط/فبراير ١٩٧٨) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث ، الفقرة ٥ .

٥ - وقدم وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة في بيانه الأخير (انظر الفقرة ٣ أعلاه) المعلومات ذات الصلة التالية. لقد كانت للمملكة المتحدة حتى أواسط عام ١٩٧٧ حامية مرابطة في بليز ، توفر قوة لدفاعها الخارجي . وكانت هذه الحامية تتألف من وحدات من الجيش وسلاح الطيران الملكي . ثم أدت بيانات التهديد التي أدلى بها الزعماء الغواتيماليون واستدعاء ما لديهم من أفراد الاحتياط الى زيادة حدة التوتر بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ، مما ادى بالتالى الى زيادة تعزيز حامية بليز . وتتألف تعزيزات الجيش من مقر تكتيكي لكتيبة مشاة ، بالاضافة الى سريتين ، ووحدات ادارية صغيرة وتعزيزات من الافراد لمقر القوة . وتضمنت تعزيزات سلاح الطيران الملكي طائرة من طراز هارير ، وتعزيز فصيلة فوج من سلاح الطيران الملكي وزيادة قوة المساندة بطائرات الهليوكبتر ، وبالاضافة الى هذا تم وزع فرقاطة الى جانب وحدات بحرية اخافية مساندة في المياه الاقليمية لبليز .

٦ - وكرر الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (د) ، الاشارة الى أن سياسة حكومته تتمثل في تحقيق الاستقلال المبكر والمأمون لبليز ، وانه ستطرح على حكومة وشعب بليز ، أى اقتراحات للتوصل الى تسوية للنزاع القائم منذ أمد بعيد بين المملكة المتحدة وغواتيمالا حول مطالبة الدولة الاخيرة بحقها في الاقليم . وأضاف قائلا ان وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة قد اقترح ، في اجتماع عقده مع وزير خارجية غواتيمالا في نيويورك في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، اتباع نهج جديد ، يرمي الى ازالة السبب الاصلي للنزاع . وبناء على ذلك اقترحت حكومة المملكة المتحدة ان يتم الاتفاق ، بموجب معاهدة وكجزء من التسوية ، على حدود بحرية تضمن لغواتيمالا امكانية دائمة ومضمونة للوصول من موانئها الى أعالي البحار عن طريق بحرها الاقليمي . واقترحت حكومة المملكة المتحدة ابرام معاهدة صداقة وأمن متبادل مستقلة بين بليز وغواتيمالا ، تتضمن احكاما تشمل عدم الاعتداء والتخريب ، وكذلك فرض قيود على مرابطة القوات المسلحة الاجنبية ، عدا البريطانية فيها .

٧ - وذكر الممثل الدائم انه لم يصدر حتى الآن أى رد فعل ملموس على هذه المقترحات من جانب الحكومة الغواتيمالية . ومع ذلك فان وفده يأمل في أن يتمكن من مواصلة المفاوضات على هذا الأساس ، ويعتقد انه يمكن ان تؤدى هذه الاقتراحات الى تسوية مبكرة للنزاع المعني تكون بناءة وعادلة لجميع الأطراف .

٨ - وأعلن السيد كارل ل . روجرز ، نائب رئيس وزراء بليز ، موقف حكومة وشعب الاقليم بشأن هذه المسألة في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر (هـ) . وأكد أن شعب بليز وحده هو الذى يمارس سيادة حقيقية على اقليمه ، وانه قد اشترك في مفاوضات جرت بين المملكة المتحدة وغواتيمالا في محاولة منه لتهيئة ظروف تحقق السلم والاستقرار في المنطقة حين ينال الاستقلال .

(د) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٧ ، الفقرات ١٣ الى ٢٢ .

(هـ) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٩ ، الفقرات ٤٢ الى ٥٧ .

٩ - واشار السيد روجرز كذلك الى ان استعداد حكومة بليز للموافقة على اقتراحات ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ يكشف عن اخلاصها في السعي الى التوصل الى تسوية مشرفة ، والى ان امتناع غواتيمالا عن الرد ، واصرارها على ان يتم التخلي عن الاقليم ، يكشفان عن تشددها ومخططاتها التوسعية .

١٠ - واورد السيد روجرز النقاط الأخرى التالية :

(أ) انه اذا سحبت غواتيمالا مطالبتها بحقها في الاقليم واعترفت بسيادة بليز وسلامتها الاقليمية واحترمتهما ، فستكون بليز على استعداد للدخول في اتفاقات فيما يتعلق بعدم الاعتداء والأمن في المنطقة .

(ب) انه مهما تكن نتيجة المفاوضات التي تجرى بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ، فان شعب بليز يحتفظ بحقه في المطالبة بالحصول على استقلاله الدستورى في الوقت الذى يختاره . وينبغي ألا تشكل نتائج هذه المفاوضات خطرا على أمن بليز بعد استقلالها .

(ج) ان بليز تناشد الدول الواقعة في نصف الكرة الغربي وفي انحاء أخرى ان توجه جهودها نحو ازالة مصدر ممكن للصراع في نصف الكرة الارضية هذا .

١١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ، تكلم ممثل غواتيمالا ممارسا لحق الرد (و) ، فأبلغ اللجنة الرابعة أن حكومة المملكة المتحدة قد قدمت حقا اقتراحات شتى أثناء اجتماعاتها الاخيرة مع ممثل غواتيمالا ، وأن هذه الاقتراحات قيد الدراسة في الوقت الحالي . وأضاف قائلا ان غواتيمالا ما تزال مستعدة لمواصلة المفاوضات مع المملكة المتحدة ، وانه يجب أن يكون استقلال بليز نتيجة لتسوية النزاع المعني . وفي هذا الصدد ، أشار بصفة خاصة الى البيان الذى أدلى به مؤخرا وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ومفاده ان أفضل سبيل لضمان أمن بليز هو أن يتوصل بلده الى اتفاق مع غواتيمالا .

٣ - برمودا

ألف - المنشآت العسكرية

١٢ - تحتفظ كندا بقاعدة عسكرية في رأس دانيال ، بسومرست . ومنذ ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، اصبح يمثل البحرية الملكية للمملكة المتحدة ضابط بحرى كبير مقيم (هو الكوماندور تيم كيتسون) ، مسؤول عن سفينة صاحبة الجلالة " مالابار " (مع طاقم من ١٠ من البحارة) . وتشمل مسؤولياته تنسيق خطط منظمة حلف شمال الأطلسي للدفاع عن الاقليم ومساندته ، وادارة مرافق حوض السفن في ايرلند آيلند نيابة عن القائد العام للأسطول في نورثوود بمقاطعة ميدلسكس في انكلترا .

(و) المرجع نفسه ، الجلسة ٣٢ ، الفقرات ٢٠ الى ٢٤ .

١٣ — ومازالت الولايات المتحدة تقوم بتشغيل قاعدتين عسكريتين (محطة الليران البحرية والمحطة البحرية في كينفز بوينت) ، تحتلان حوالي عشر المساحة الكلية للاقليم . وفي أواسط عام ١٩٧٨ ، كان يرابط في القاعدتين ما يقرب من ١ ١٠٠ فرد و ٩ طائرات .

١٤ — وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ طرأ تطور هام ، يتمثل في توقيع اتفاق بين حكومتي برمودا والولايات المتحدة . وينص الاتفاق ، في جملة أمور ، على نقل ١٢ هكتارا من الأراضي فورا الى برمودا (نشأ ما يزيد عن ٨٠ في المائة منها نتيجة لعمليات ردم قامت بها الولايات المتحدة) ومعها بعض المباني والمرافق في المرفق البحري في ساوثامبتون وعدة مناطق صغيرة أخرى . كما يتضمن حكما هاما يمكن حكومة برمودا من ابرام اتفاقات اضافية مع سلطات الولايات المتحدة مباشرة ووفقا لما ذكره السيد ج . ر . بلاومان ، وزير الخدمات البحرية والجوية (الذى ترأس فريق التفاوض البرمودى) ، فان مساحات الأراضي الموجودة في المرفق والمساحات المتصلة بالمحطة الجوية البحرية مخصصة للعودة في حالة الطوارئ ، الى استخدامها في الأغراض العسكرية ، وذلك اذا نشأت أزمة مثلما حدث في الحرب العالمية الثانية .

باء — تطورات أخرى

١٥ — في الفترة من ٦ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٧٨ ، تم القيام في غربي المحيط الأطلسي بمناورة بحرية رئيسية ، تسمى مناورة المرور الآمن ، لمساندة منظمة حلف شمال الأطلسي . وقد اشتركت جمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة في هذه المناورة ، التي اشتملت على ٤ من أسراب الدورية البحرية و ٣٥ سفينة وغواصة وحوالي ٦ ٠٠٠ من الافراد .

١٦ — وفي غضون ذلك تقريبا ، تم القيام بمناورة بحرية رئيسية أخرى لمنظمة حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع المحطة الجوية البحرية في برمودا . وقد اشتركت فيها وحدتان من وحدات الحرب المضادة للغواصات هما : سرب من طراز في . بي ٤١٥ من كندا ، بقيادة اللفتنانت كلونيل ج . لامبي والسرب رقم ٢٠٦ من المملكة المتحدة ، بقيادة قائد جناح ج . هـ . رولف .

١٧ — وقد أنشأت الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة (ناسا) محطة في جزيرة كوبر كجزء من شبكتها العالمية لتعقب رحلات الفضاء وبياناتها .

٤ — جزر تركس وكايكوس

١٨ — تحتفظ الولايات المتحدة بمحطة لخفر السواحل في جزر كايكوس الجنوبية ، كما أنها تحتفظ في جزيرة ترك الكبرى ، وفي منطقة مساحتها ٢٣٣ هكتارا ، بقاعدة بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس من بعد . وما برح الاتفاق المعقود بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن قواعد الأخيرة في الاقليم ، والمقرر أن ينتهي أجله في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قيد

الاستعراض منذ عام ١٩٦٧ (ز) . وقد أفادت الأنباء أنه قد عقدت جولة أخرى من المفاوضات لتجديد الاتفاق وذلك في العاصمة الامريكية واشنطون في أواخر حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وقد حضر هذه المحادثات رئيس الوزراء والنائب العام في الاقليم وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة .

١٩- وبعد ذلك ، أصدر مكتب رئيس الوزراء في ٢١ أيلول/سبتمبر بيانا أعلن فيه أن حكومة الولايات المتحدة كانت قد أبلغت حكومة تركس وكايكوس رسميا منذ أسبوع بأنها " تعتزم اغلاق القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في جزيرة ترك الكبرى ومحطة خفر السواحل التابعة للولايات المتحدة في جزيرة كايكوس الجنوبية وذلك بحلول شهر آذار/مارس ١٩٨٠ أو قبله " (أنظر أيضا الفقرة ٢٢ أدناه) . وأضاف المكتب أنه قد انتهى أجل الترتيب المعمول به بالنسبة لهاتين المنشأتين وأن المفاوضات التي تجرى من أجل تجديده لم تتكلل بالنجاح حتى الآن .

٢٠- وذكر الكوماندور ر . ف . غرانت قائد المنشأة البحرية التابعة للولايات المتحدة في أنتيغوا ، في بيان أصدره في ٢٩ أيلول/سبتمبر ، ما يلي :

" للولايات المتحدة ، كما تعلمون ، عدد من المنشآت العسكرية في البحر الكاريبي تؤدي مهمات تقنية وملاحية وبحثية علمية . وقد أنشئ معظمها منذ سنوات بعيدة ، وقد أدت خطى التطور التكنولوجي الحثيثة منذ ذلك الحين الى تقليل الحاجة الى بعض هذه المنشآت .

وتمشيا مع هذا التطور ، اخطرت حكومة الولايات المتحدة الحكومات المختصة فيما يتعلق بخطط الاغلاق التدريجي لعدد من المنشآت البحرية التابعة للولايات المتحدة في البحر الكاريبي وتنتظر مناقشة عمليات الاغلاق هذه مع الحكومات المختصة في المستقبل القريب . وحتى ذلك الحين ، لا يمكننا أن نقدم المزيد من التفاصيل " .

٢١- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، نقلت الانباء أن وفدا يضم ثلاثة أعضاء من الاقليم برئاسة رئيس الوزراء قد عاد من العاصمة الامريكية واشنطون بعد أن أجرى محادثات فيها حول مستقبل القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة في جزر تركس وكايكوس . وعلى الرغم من أن الوفد كان يرى أن المحادثات " ناجحة " ، فقد امتنع عن تقديم أي تفاصيل أو ابداء أي تعليقات بشأن تقارير تردد محليا مفادها أنه قد طلب من حكومة الولايات المتحدة أن تدفع ايجارا سنويا عن هذه القواعد قدره ١٫٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وتردد أن حكومة الاقليم ، اذ تضع في اعتبارها أن من المقرر اغلاق المنشأة البحرية في عام ١٩٨٠ (أنظر الفقرتين ١٩ ، ٢٠ أعلاه) ، تدرس خططا لتقديمها الى جامعة لانشاء معهد لعلم المحيطات أو لتحويلها الى فندق .

(ز) المرجع نفسه ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ١٣ .

٢٢- وخلال عام ١٩٧٨ ، طرأت ثلاثة تطورات هامة أخرى . ففي ايار/مايو ، اوفدت وكالة " ناسا " ١٢ شخصا من شركة بيندكس للهندسة الميدانية وهي من الولايات المتحدة الى الاقليم لاجراء الأعمال التحضيرية لتركيب وحدة متطورة للاتصالات باستخدام اشعة ليزر في جزيرة ترك الكبرى في غضون الاثنى عشر شهرا القادمة . وفي حزيران/يونيه ، تولى الليفتنانت كوماندور غارى ا . لونغانيكر قيادة المنشأة البحرية التابعة للولايات المتحدة . اما التطور الهام الثالث ، كما اوردته في آب/اغسطس صحيفة " كونتش نيوز " المحلية ، فهو قيام وزير النقل في الولايات المتحدة مؤخرا باتخاذ قرار بتأجيل الاغلاق المقرر لمحطة لوران - ألف في كايكوس الجنوبية ، التي يتولى تشغيلها خفر سواحل الولايات المتحدة ، وذلك حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . وتقدم هذه المحطة ، الى جانب عدد من المحطات الاخرى الكائنة اساسا في المناطق الساحلية من الولايات المتحدة ، خدمة ملاحية بالراديو . وفي الوقت الحالي يجرى التوسع في استخدام شبكة لوران - جيم الأحدث والاكثر دقة في جميع انحاء المياه الساحلية للولايات المتحدة القارية وجنوبي الاسكا وينتظر ان تحل هذه الشبكة محل الشبكة الاقدم عهدا في نهاية المطاف .

٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٣- قامت الولايات المتحدة ، في مطلع عام ١٩٧٧ ، بنقل قاعدتها البحرية السابقة في سانت توماس ، (٨٠ هكتارا) الى حكومة الاقليم ، ولكنها احتفظت بحق اعادة احتلال المرافق في القاعدة وتحتفظ القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في الاقليم بمحطة للرادار والمعايرة الصوتية .

٢٤- وتفيد سلطة ميناء جزر فرجن ، ان عدد سفن التتبع البحرى الطوافة التي تستخدم رصيف فريد بريكستيد في سانت كروا قد تراوحت مؤخرا في المتوسط ما بين ٨٠ و ٩٠ سفينة في السنة ، وينتظر ان تزيد في عام ١٩٨٠ .

٢٥- وقد أجمل العميد البحرى ارثر ك . كنويزن قائد القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في البحر الكاريبي ، في خطاب ألقاه أمام الغرفة التجارية في سانت كروا في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، عدة مشاريع بحرية في المنطقة ، بما في ذلك بصفة خاصة مركز التدريب تحت سطح الماء الذى يعمل بالفعل في الاقليم ، والذى يسهم ، حسبما ذكر العميد البحرى ، بما يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة سنويا في الاقتصاد المحلي . وقال ان القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة تأمل في توسيع مجال نشاطها تحت سطح الماء من ٥٤ كيلومترا مربعا الى ٢٠٧ كيلو مترات مربعة ، مع زيادة عدد الافراد والمعدات والسفن ؛ وان المفاوضات مع سلطة الميناء بشأن خطة التوسع لا تزال جارية منذ عام ١٩٧٨ .

٢٦- وفي اجتماع عقد خلال الاسبوع المنتهي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وافق مجلس ادارة سلطة الميناء على خطة التوسع ، التي سيسمح بمقتضاها للقوات البحرية باستئجار مساحة للرسو يبلغ طولها ١٤٧ مترا وعرضها ٩١ مترا على الجانب الشمالي من رصيف فريد بريكستيد ، بايجار قدره ٣٥٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة ، مع امكانية تجديده بالمعدل نفسه لست مدد اضافية أجل كل منها عام واحد . كما وافق المجلس على تركيب أسيجة على القسم الذى ستستخدمه القوات البحرية واجراء تحسينات أخرى على الرصيف لكفالة سلامة الرسو فيه .

- - - - -